المجتمع المدني واستدامة الأنشطة التنموية
دراسة لبعض الجمعيات الأهلية في مدينة شبين الكوم

د/أمل صالح
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب- جامعة المنوفية

ملخص الدراسة

بحثت هذه الدارسة في موضوع مؤشرات الاستدامة في الأنشطة التنموية التي يقوم بها قطاع من قطاعات مؤسسات المجتمع المدني وهو قطاع الجمعيات الأهلية، وقد سعت الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيس وهو: ما مؤشرات الاستدامة في مؤسسات المجتمع المدني انطلاقا من استدامة الأنشطة التنموية لتلك المؤسسات؟.

وللإجابة على السؤال السابق قامت الباحثة بدراسة ميدانية اعتمدت فيها على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وللحصول على البيانات المطلوبة، قامت الباحثة بتصميم مقياس استهدف تحديد مؤشرات الاستدامة في الانشطة التنموية لأحد قطاعات المجتمع المدني وهو قطاع الجمعيات الأهلية.

وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية في مدينة شبين الكوم، وهي العاصمة الإدارية لمحافظة المنوفية،وتم تطبيق الدراسة على عينة غرضية بلغ حجمها(٢٥٠) مفردة، وقامت الباحثة بسحب مفرداتها من العاملين والمترددين على عدد من الجمعيات الأهلية بمجتمع البحث.

وخلصت الباحثة إلى عدد من النتائج لعل من أهمها تدني الوزن النسبي المرجح لمؤشرات الاستدامة في أنشطة الجمعيات الأهلية في المجال الاجتماعي والاقتصادي في حين حصلت المؤشرات في المجال الثقافي والبيئي على وزن نسبي

مرتفع أو متوسط، كما كشفت النتائج أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور الإناث في البعد الثقافي (المؤشرات الثقافية) لصالح عينة الذكور، وأيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئتين على البعد البيئي والصحي(المؤشرات البيئية والصحية).

مقدمة:

بدأ يتنامى دور منظمات المجتمع المدنى مع ازدياد الحاجة إلى مشاركة جهات إضافية فى مهام وبرامج التنمية،وذلك بعد تناقص دور الدولة وأجهزتها ومواردها فى تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، ولما كانت هذة الاحتياجات تمثل حقاً من حقوقهم، وباتت تلبيتها ملحة وضرورية لتحقيق الأمن الإنسانى والاستقرار الاجتماعى، كان لابد من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدنى لتصبح "شريكاً" فى عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التى تكتنزها.(١)

وقد ازدادت أهمية منظمات المجتمع المدني في العقدين الأخيرين للقرن العشرين على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، نظراً لتنوع أدوارها التنموية واتساع ميادين عملها على المستوى الكيفى، أما من حيث المستوى الكمي فقد تنامى عددها بصورة كبيرة إضافة الى الزيادة المضطردة فى أعداد أعضائها. كما ترجع أهميتها إلي ذلك الدور التنموي الذي تقوم به لاسيما فى ظل قدرتها على استشعار وتقدير حاجات المواطنين باعتبارها الأقرب إلى القاعدة الشعبية والمهمشين، وفي ظل امتلاكها القدرة على تقديم الخدمات بطريقة أفضل وأدعى إلى رضاء المنتفعين.(٢) بالإضافة إلى أنها تستطيع تدبير موارد جديدة وغير محدودة تضاف إلى ما ترصده الدولة للموازنات لتحقيق أهداف التنمية.

كما تؤكد التقارير الدولية على المكانة الكبيرة التي تحتلها أنشطة تلك المؤسسات في تحقيق التنمية والدفع بمقدرات المجتمعات للرقي والتقدم(٣)، ليس هذا

---

(١) عبد الرحمن صوفي عثمان، محمود محمود عرفان(٢٠١٤): دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني(الضرورات والمستلزمات)،بحث منشور، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية،جامعة السلطان قابوس، مج(٢)،ع(٥)، ص ص٧٦-٧٧.

(٢) حيث أسهبت دراسة شارما على أهمية الدور الذى تلعبه منظمات المجتمع المدني تجاه الفئات المهمشة فى المجتمعات، انظر في هذا:

Ursule Sharma (2000):Women's work Class and Urban Household: Astudy of Shimal ,North India ,Travistok Publication .

(3) European Research Area (2013):The Role and Structure of Civil Society Organizations in National and Global Governance Evolution

فحسب، لقد أصبح المجتمع المدني واحد من أهم الوسائل التي يمكن أن تقلل من الفجوات بين المجتمع والدولة من ناحية، وبين الفرد والحياة العامة من ناحية أخرى، الأمر الذي يمكن أن يسهم في مواجهة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يتعرض لها أفراد المجتمع المترتبة على التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعاصرة.(١)

حيث أنه في ضوء السياق العالمي الجديد تظهر منظمات المجتمع المدني كقطاع ثالث لتحدى القطاع الحكومي والقطاع الخاص أو كقوة ثالثة موازية لقوة الدولة وقوة السوق.وفى الوقت نفسه تسهم بدور فاعل فى قضايا التنمية الاجتماعية، كشريك للدولة ومساند لها، وضابط لسياستها في مجالات العمل الاجتماعي المختلفة. حيث تؤدى دوراً تنموياً محورياً،خاصة في ملىء الفراغات التي تنسحب منها مؤسسات الدولة، ومن ثم يؤمل أن تقوم هذه المنظمات بدور تنموى وليس مجرد دور خيري مساند لمؤسسات الدولة.(٢)

وقد عول الكثيرون على تلك المؤسسات في إحداث نقلة نوعية في مستوى الحياة بالنسبة لقطاع كبير من البشر، خاصة في تلك البلدان التي تعاني من نقص حاد في مقدراتها الضامنة لحراك فاعل للتنمية.(٣)

إن الظروف التي تمر بها البلدان التي كانت تصنف في القرن العشرين على أنها بلدان العالم الثالث صعدت من صور الأزمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها تلك البلدان طوال القرن الماضي حتى الآن، والتي دلت التجربة

---

and outlook between now and 2030,Challenges for Europe in the world in 2030 ,Project no.SSH-CT-2009-244565,Collaborative Project.

(١) شهيدة الباز(١٩٩٧)المظمات الأهلية العربية علي مشارف القرن الحادي والعشرين،محددات الواقع وآفاق المستقبل، ص١، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.shabakaegypt.net

(٢) تامر ياسر فتحي الهنداوي، نسرين صالح محمد صلاح(٢٠١٠): دور المنظمات غير الحكومية في تخطيط وتقويم برامج محو أمية الكبار في مصر وباكستان: دراسة مقارنة ، بحث منشور، مؤتمر مركز تعليم الكبار،جامعة عين شمس، ص١.

(3)World Economic Forum (2013):The Future Role of Civil Society, In collaboration with KPMG International.

التاريخية على ضعف دور مؤسسات الدولة في تحقيق التنمية الناجزة.[١] وذلك على العكس تماماً من البلدان الغنية التي أصبحت الآن تتحدث عن التنمية فيما بعد الاستدامة.[٢]

وتشير الأدبيات المختلفة إلى أن العالم يوجد به العديد من التحديات في كافة أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية/الصحية، فما زال أكثر من مليار شخص يعيشون في فقر مدقع، وثمة حالة حادة من عدم المساواة في الدخل بين الدول، في الوقت ذاته أدت أنماط الاستهلاك والانتاج غير المستدام إلي مزيد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية مزيد من الأعباء والتحديات التي تواجه مساعي كافة بلدان العالم نحو تحقيق نمط آمن من التنمية.[٣]

ومما سبق نستطيع أن نوجز القدرات المتميزة لمنظمات المجتمع المدني من عدة جوانب،أهمها : قدرتها للوصول إلى الفقراء، والذين هم في حاجة إلى المساعدات خارج نطاق الخدمات الحكومية أو الخدمات الخاصة. وتقديم الخدمات بتكلفة أقل نسبياً،وذلك لقدرتها على تعبئة وحشد الموارد وتنظيم الجهود التطوعية. والاستجابة السريعة والفعالة في مواقف الأزمات أوالمواقف الجديدة،وايجاد حلول مبتكرة للمشكلات،وذلك لصغر حجمها وتمتعها بالمرونة الإدارية وتحررها النسبي من القيود السياسية.[٤]

(1)Vicente Paolo (2012). Addressing Sustainable Development in Developing Countries through Environmental Technology Dissemination and Transfer.WTOCTE Workshop on Environmental Technology Dissemination 12 November ,Geneva .p.2.

(2)Dania González Couret (2015):Sustainability in Developing and Developed Countries,The Institut Superior Politécnico José Antonio Echeverria ,Havana , Cuba,p.2.

(3) Department of Economic and Social Affairs (2013): World Economic and Social Survey 2013 ,Sustainable Development Challenges, United Nations و New York.

(٤) رضا سلامة هليل(٢٠١٠):القدرات التخطيطية للجمعيات الأهلية، بحث منشور ،مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الأنسانية، مج(٤)،ع(٢٩)، كلية الخدمة الأجتماعية، جامعة حلوان، ص١٥٤٠.

ففي ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلدان النامية– ومن بينها مصر– أصبحت هناك حاجة ماسة للأدوار المختلفة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية، لكن السؤال هنا: هل تقوم تلك المؤسسات بدور حقيقي في تحقيق تنمية المجتمع؟وكيف لنا أن نقيس استدامتها وديمومتها من خلال استدامة انشطتها التنموية؟.

إن هذه المنظمات تعمل في ظل سياق تاريخي عالمى ودولي ومحلي، تتبادل فيه الخبرات والرؤي، وتتم فيه وبه عمليات التأثير والتأثر، نحن لانتعامل مع كيان مستقل ولكننا نتعامل مع تاريخ وثقافة وقيم واقتصاد وسياسة وقانون وعلاقات دولية، فنحن إزاء ظاهرة ديناميكية متعددة الأبعاد، ثقافية اجتماعية اقتصادية سياسية. ففى التاريخ العربي الحديث والمعاصر هناك دول عربية تعطى المجال لحرية حركة وتكوين هذه الكيانات والمنظمات ودول أخرى تكاد تختفى فيها هذه الممارسات حسب النظم السياسية القائمة ودرجة التطور الاقتصادى والاجتماعى. وكما أوضحت أماني قنديل بأن المجتمع المدني القوي يتواجد في الدولة القوية، بينما الدولة الهشة الضعيفة تفرز مجتمع مدني ضعيف.(١)

إن تاريخ مؤسسات المجتمع المدني في مصر تاريخ ليس بهين،حيث تضرب تلك المؤسسات بجذورها طويلاً لتمتد إلى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فالاوقاف والتكايا والأسبلة ودور البر والإحسان.. مؤسسات العلماء، ومؤسسة الإفتاء، وطوائف الحرف والجمعيات الخيرية الإسلامية، والأسر الكبيرة والقرية والحارة والجامع..الخ، ما هي إلا صور– ولو بسيطة – لمؤسسات المجتمع المدني التي كانت تقوم بدور مهم في تنمية المجتمع وخدمة أفراده.

كانت كثير من البلدان في المنطقة العربية عام٢٠١٢م في غمرة جهود إصلاح سياسي واسعة عقب أحداث الربيع العربي عام٢٠١١م؛مما أثر علي استدامة منظمات المجتمع المدني، وكما خلص تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٨م إلى أن منظمات المجتمع المدني هي الأداة الأكثر فاعلية من أجل تحقيق

(١) أماني قنديل (٢٠١٨): أي دور يلعبه المجتمع المدني،قراءة نقديه للواقع والأدبيات، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://amanikandil.com

مؤشرات الأهداف التنموية للألفية الجديدة، فإذا كانت تجربة المجتمع المصري مع مؤسسات المجتمع المدني تجربة ثرية، فإن الظروف التي يمر بها المجتمع في الوقت الراهن، يجعل الدور المعقود على تلك المؤسسات يفوق في طبيعته وحجمه ما كان يؤمل في السنوات السابقة من المجتمع المدني.

من هنا جاءت فكرة البحث الراهن، الذي سيركز الضوء على مدى توافر مؤشرات الاستدامة في منظمات المجتمع المدني من خلال استدامة أنشطة المجتمع المدني التنموية في مجتمع البحث،فمن أهمية منظمات المجتمع المدني تأتي أهمية البحث عن استدامة أنشطتها التنموية.

أولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

واجهت منظمات المجتمع المدنى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجموعة من التحديات الخارجيةعام ٢٠١٨ في أنحاء كثيرة من المنطقة،عملت المنظمات فى ظل ظروف اقتصادية مليئة بالتحديات التي أعاقت عملها وخلقت مطالب جديدة لخدماتها، ويعيش٨٥% من السكان تحت خط الفقر– والعديد منهم على شفا المجاعة، كافحت منظمات المجتمع المدني المحلية لتلبية الاحتياجات الغالبة للمساعدات الإنسانية، حيث أدى التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية في مصر، وأدت تدابير التقشف إلى انخفاض قيمة الجنية المصري وزيادة تكلفة الضروريات؛ مما يجعل من الصعب على منظمات المجتمع المدنى دفع رواتب موظفيها وتغطية تكاليف أنشطتهم.

في عام ٢٠١٩م استمرت البيئة القانونية التي تحكم منظمات المجتمع المدنى فى التراجع، حيث أبلغت نصف الدول المدرجة فى هذا الاصدار من المؤشر عن مشاكل متزايدة فى التسجيل والمضايقات الحكومية، بالإضافة إلى انتهاكات حرية التجمع،وعلى الجانب الايجابي تحسنت القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني في أربعة بلدان(مصر والعراق وليبيا واليمن)مدفوعة بالتقدم في بناء الدوائر الانتخابية،كما تحسنت خدمات الدعم المختلفة وتطور بشكل متزايد تحالفات وشراكات بين القطاعات، ففى عام٢٠١٩م عملت منظمات المجتمع المدنى في

معظم البلدان التي يغطيها هذا الإصدار من المؤشر فى بيئات غير مستقرة تتميز بالإستياء العام والأزمات والحريات المدنية المحدودة.(١)

أما عن الاطار العام الذي تعمل فيه هذه المنظمات، وأقصد به في هذه الدراسة وضع الدولة السياسي والاقتصادي داخل تقسيم العمل الدولي، فقد شهد العالم منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين حزمة من التحولات الضخمة كانت بدايتها انتهاج مجموعة من البلدان الغربية الصناعية ماعرف وقتها بسياسات الإصلاح الاقتصادي عبر برامج لإعادة هيكلة الأنظمة الاقتصادية عبر التخلي عن الملكية العامة لصالح القطاع الخاص، وكانت مصر من أولى الدول في المنطقة العربية بل وفي الشرق الأوسط الذي بدأت بتطبيق سياسة الخصخصة عبر روشته قدمها في ذلك الوقت كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،وكانت فحوى تلك الروشتة هي التخلي عن القطاع العام وتصفيته عبر برنامج أطلق عليه في ذلك الوقت برنامج التكيف الهيكلي عبر حزمة متنوعة من القوانين والبرامج نفذت تحت برنامج أكبر أطلق عليه برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وخلال سنوات قليلة تم بيع العديد من الكيانات الاقتصادية المملوكة للدولة، ولم ينته العقد الأخير من القرن العشرين حتي أصبح برنامج الخصخصة برنامج نافذاً ومحققاً للهدف الذي أنشئ من أجله(تصفية القطاع العام).

(١) مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعام٢٠١٩: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متاح على الرابط التالي:(http//:ar/system/haqqi-home-page)

من هنا بدأت مصر تدخل في مرحلة جديدة وبدأت التحولات ذات المنشأ الاقتصادي تعصف بالمجتمع ولم تكن مصر قد انتهت بعد من قياس النتائج التي ترتبت على تطبيق سياسة الخصخصة،إلا وبدأ العالم اجمع الدخول في مرحلة جديدة من التحولات أطلق عليها مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مسمى(العولمة). وأصبح ثمة إجماع على أن تلك الظاهرة تمثل مرحلة جديدة في تطور النظام الرأسمالي تحاول إعادة صياغة العالم وفقاً للنهج الرأسمالي الغربي عامة والأمريكي منه على وجه الخصوص.

وفي ظل هذا الخضم من التحولات وجد المواطن المصري نفسه واقع تحت وطأة تأثير سياسات لا تعني للمواطن العادي في شيء، إلا أنه رغم ذلك بات خاضعاً متأثراً لما تتركه من آثار عميقة ضربت المجتمع في كافة أرجائه. فخلال سنوات قليلة بدأت تظهر الرأسمالية الجديدة، رأسمالية معولمة ومرتبطة أشد الارتباط بالنظام الاقتصادي الجديد والمعولم في ذات الوقت، ومن ناحية أخرى أفل نجم القطاع العام، وهو المشغل الرئيس للقوى العاملة علي مدار عقود طويلة تعود إلى منتصف العقد الخامس من القرن العشرين.

والصورة السابقة لا تشكل بالقطع كافة الملامح الحقيقة لحال المجتمع المصري بعد تطبيق سياسات التكيف الهيكلي والدخول في مرحلة الاقتصاد المعولم، بل هي جزء منه، جزء نستطيع من خلاله أن نفهم مقولة الدولة الرخوة هذا التعبير الذي استعاره **جلال أمين** ليصف به حال الدولة في مصر الواقعة تحت وطأة سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وتعمل منظمات المجتمع المدني علي تخفيف حدة المشاكل المتولدة من سياسات التكيف الهيكلى والتحولات المجتمعية ويتركز دورها فى تقريب وجهات النظر بين الفئات الحاكمة والمجتمع،وغالباً ما يكون الدور ذا طابع شعبى،لأنه عادة ما يقوم بدور تغييري وعادة ما تكون المجتمعات بحاجة إليه في مرحلة من المراحل والمشاركة في صياغة السياسات العامة وتساهم فى دعم الطابع الشعبي للمجتمع

والقضاء على مفاهيم الإنعزال والعمل ضمن إطارات التحالفات والشراكة مع المنظمات الأخرى العاملة فى نفس الميادين.[١]

إذن نحن في موقف يتطلب تضافر قوى تسد الفجوة التي اتسعت بين المجتمع ومؤسسات الدولة الرسمية، وهنا تتبدى أهمية الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني، تلك المؤسسات التي أخذت على عاتقها خلال السنوات الأخيرة القيام بالكثير من الأدوار التي عرفت(تقليدياً)على أنها من أدوار الدولة، فمن رعاية الأيتام وأصحاب الاحتياجات الخاصة،مروراً بكبارالسن والخدمات الصحية والتعليمية والتدريب والتأهيل أصبحت مؤسسات المجتمع المدني كياناً فاعلاً في تولى زمام العمل التنموي في المجتمع دون أن يعني ذلك إلغاء دور الدولة.

تطرح مؤسسات المجتمع المدني في مصر نفسها على أنها شريك أساسي في العمل المجتمعي بوجه عام والتنموي منه على وجه الخصوص، وتحفل برامج العمل الخاصة بتلك المؤسسات بالعديد من الأهداف ذات الطابع التنموي، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا(على أهمية هذا الدور):ما مؤشرات الاستدامة في الأنشطة التنموية لمؤسسات المجتمع المدني؟.

(١) ندي فتاح زيدان، سجي فتاح زيدان(٢٠٢٠)، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة- مركز نينوي للأستشارات والبحوث أنموذجاً، مؤتمر جامعة أربيل، العراق،متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://search.emarefa.net detail

يمثل التساؤل السابق القضية الرئيسة الذي ستبحث فيها هذه الدراسة، ولأجل اكتمال الصورة تطرح الباحثة أربعة أسئلة تشكل الحدود الإجرائية الذي سوف تتحرك فيها الباحثة لأجل الإجابة على السؤال السابق وهي:

١. ما مؤشرات الاستدامة في الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي؟.

٢. ما مؤشرات الاستدامة في الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي؟.

٣. ما مؤشرات الاستدامة في الأنشطة ذات الطابع الصحي والبيئي؟.

٤. ما مؤشرات الاستدامة في الأنشطة ذات الطابع الثقافي؟.

ثانياً:أهمية الدراسة العلمية والعملية:

تتمثل **الأهمية العلمية** للدراسة في محاولة اثراء البحث العلمي فى موضوع الدراسة الحالي.أما **الأهمية العملية** تتمثل في أهمية قضايا التنمية المستدامة في الوقت الراهن، خاصة في ظل التراجع الواضح الذي باتت تشهده الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة، فإذا ما أخذنا في الاعتبار الظروف الاقتصادية التي تمر بها مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١، أمكن لنا التأكيد على أهمية الدور الذي يعول على مؤسسات المجتمع المدني فيه لإنجاز جانب كبير من النهوض بالمجتمع.

وقد أعلنت المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية خاصة الأمم المتحدة(تحديداً البرنامج الإنمائي)من تراجع كبير في قدرة البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية خلال العقد الأول وبداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وتأكيدها على الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في هذا الصدد.[١] فمن واقع التقارير الدولية باتت أنشطة المجتمع المدني تشمل العديد من المجالات ونطاقات الأنشطة الإنسانية من الاهتمام بقضايا المناخ والبيئة والجفاف وندرة الموارد مروراً بقضايا الفقر وما إلى غير ذلك من قضايا التنمية البشرية.[٢]

(1) United Nations (2013):World Economic and Social Survey 2013,Sustainable Development Challenges, United Nations publication.

(2) International Policy Centre for Inclusive Growth (2011): Civil Society and Knowledge Community: Dialogues around Institutional Framework for Sustainable Development (IFSD), UN.

إن نتائج الدراسة ستلقي الضوء وبشكل دقيق على واقع عمل مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع المصري، وقد تكون تلك النتائج هامة بالنسبة للمسئولين عن وضع السياسات والقوانين والتشريعات التي تنظم عمل تلك المؤسسات.

ثالثاً:أهداف الدراسة:

١. قياس مؤشرات الاستدامة للأنشطة الاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني.
٢. قياس مؤشرات الاستدامة للأنشطة الاقتصادية لمؤسسات المجتمع المدني.
٣. قياس مؤشرات الاستدامة للأنشطة الصحية والبيئية لمؤسسات المجتمع المدني.
٤. قياس مؤشرات الاستدامة للأنشطة الثقافية لمؤسسات المجتمع المدني.
٥. التعرف على دور المتغيرات الوسيطة(النوع، المستوى التعليمي) في تشكيل الرؤية الخاصة بمؤشرات الاستدامة لأنشطة المجتمع المدني.

رابعاً: الإطار النظري للدراسة:

مفاهيم الدراسة:

أ. مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته:

في التجربة العربية حظى مصطلح المجتمع المدني بالعديد من المسميات منها: (المجتمع الأهلي)،(المجتمع المدني الأهلي)،(تجمعات المجتمع المدني الأهلية). حيث عرفت **أماني قنديل**"المجتمع المدني بأنه"مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تشغل المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير التسامح والاحترام والتراضي والإدارة السليمة للتنوع والخلاف".[١]

وقد عرفه **حسين توفيق**"هو مجمل التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي".[٢] وأكد كل من"**كار ونورمان**"على المجتمع المدني بأنه

(١) أماني قنديل(٢٠٠٠): المجتمع المدني في مصر في مطلع الفية جديدة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص ص١٠٣، ١٠٤.
(٢) ندي فتاح زيدان، سجي فتاح زيدان: دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة- مركز نينوي للإستشارات والبحوث أنموذجاً، مرجع سابق.

مصطلح غامض؛ إذ إنه يتضمن على دينامية مستمرة تختلف باختلاف الزمان والمكان.(١)

وقد أشار **برهان غليون** إلى تعدد الأنساق الفرعية التي ظهر مصطلح المجتمع المدني من خلالها، ومن ثم فإن عملية صياغة تعريف واضح محدد المعالم للمجتمع المدني عملية شائكة لا تخلو من الصعوبة والتشعب.(٢)

من المحاولات المبكرة في تعريف مصطلح المجتمع المدني تعريف **أسيبوف**، حيث نظر للمجتمع المدني بوصفه نسقاً من التفاعل الاجتماعي الإنساني الذي يتخذ أشكالاً اجتماعية تاريخية راسخة تقوم علي أساس التفاعل الاقتصادي المادي، فالعلاقات التي تنشأ في إطار نسق تفاعلي اجتماعي معين هي علاقات اجتماعية تشكل في تشابكها وتداخلها بناءً اجتماعياً للمجتمع المدني.(٣) وقد عرف **سعد الدين إبراهيم** المجتمع المدني بأنه:"مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف".(٤)

وذهب **علي الزغبي** في تعريفه للمجمع المدني، بأنه مجموع المنظمات والجمعيات والروابط الشعبية التي ينضم الناس اليها باختيارهم، وينشطون من خلالها، لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية وثقافية وفئوية، ويفعلون ذلك مستقلين عن الدولة.(٥)

(1) Carr , D.L and Norman، Emma s. (2008): Global civil society?, The Johannesburg World Summit on Sustainable Development, Geoforum 39, pp. 358–371.

(٢) برهان غليون(١٩٩٢): بناء المجتمع المدني العربي- العوامل الداخلية والخارجية، المستقبل العربي، السنة الرابعة عشر، مج(٤)،ع(١٥٨).

(3)G.Osipov (1969) :Sociology:problems of theory and method , progress publishers , Moscow , pp.15 -17.

(٤) سعد الدين إبراهيم(١٩٩٢):المجتمع المدني والمجتمع الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الانمائية، ص ص١٢-١٣.

(٥) علي زيد الزغبي(٢٠٠٧): واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت،مج(٣٥)،ع(١).

ومن التعريفات السابقة يمكن رصد صفات مشتركة ينهض عليها المجتمع المدني وهي:الطوعية أو الفعل الإرادي الحر، المجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده، ولذلك فهو غير جماعة الأقرباء ،مثل:الأسرة والعشيرة والقبيلة(١)، ثم التنظيم المؤسسي، ثم الركن الأخلاقي والسلوكي.(٢)

وكان تعريف **الأمم المتحدة** عام١٩٩٣م وذلك لوصف جميع المنظمات غير الحكومية غير التجارية والتي لاتهدف إلى الربح بأنها" المنظمات التي تظهر في العديد من المجالات الخاصة بالخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي وخدمات الإغاثة والأزمات، وما إلي ذلك من أوجه التنمية المحلية وجميعها منظمات تهدف لتقديم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة في المقام الأول كما أنها منظمات غير هادفة للربح".(٣)

يوظف التقريرالواسع لمنظمات المجتمع المدني الذي وضعه مشروع القطاع الربحي المقارن في مركز دراسات المجتمع المدنى التابع لجامعة هوبكنز. تعرف منظمات المجتمع المدني في ضوء هذا التعريف بشكل واسع على أنها "أى منظمات سواء رسمية أو غير رسمية، ليست جزء من جهاز الحكومة،لا توزع الأرباح على مديريها أو مشغليها، ذاتية الحكم، تكون المشاركة فيها مسألة حرية اختيار".(٤)

---

(١) انظر في هذا:

- عزمي بشارة(١٩٩٨): المجتمع المدني- دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٢١٤.
- سعد الدين ابراهيم(١٩٩٢) المجتمع المدني والمجتمع الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، ص ص١٢-١٣.

(٢)عزمي بشارة: المجتمع المدني- دراسة نقدية،مرجع سابق، ص١٧٩.

(٣) زينب عبدالعظيم(د.ت):الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في دور المنظمات الحكومية في ظل العولمة التجربتان الصرية واليابانية، (تحرير):نجوى سمك، السيد صدقي عابدين، ب. ن، ص ص٤٧-٤٨.

(٤) تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني(٢٠١٢): لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.usaid.gov default files documens.Pdf.

ب- مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها: Sustainable Development

علي مستوي المفهوم نجد أن هناك شقين تناولهما مفهوم التنمية المستدامة، أولهما:مفهوم المستدامة أو الاستدامة، والاستدامة ضمان عدم الإخلال في التوازن بين رصيد الموارد أو توافرالرفاهية،سواء للأفراد أو الدول مع الاستهلاك أوحصول المنفعة واستمرارية عدم الإخلال عبر الأجيال التي تأتى في المستقبل،أى ايجاد بدائل وتوفير مستمر لها مع ترشيد الاستهلاك على مر الزمان.أما مفهوم التنمية، فقد مر بمراحل عديدة، حتى ارتبط مفهوم التنمية مع مفهوم الاستدامة.(١)

يمكن تعريف التنمية المستدامة من خلال بعدين، **أولهما** حسب ماعرفته المحافل الدولية، و**ثانيهما** ماتناوله المفكرين.

(١) انظر ملحق تطور مفهوم التنمية كما ورد بالمصدر التالي:
إيمان بوشنقير،محمد رقامى(٢٠١٤): دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، مقال نشر بالعدد الثاني من مجلة جيل حقوق الإنسان، ص٣١.

حيث بدأ الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة يظهر في الأدبيات الدولية في أواسط الثمانينيات تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ علي البيئة، ففي استكهولهم عام١٩٧٢م عقد أول مؤتمر يناقش التأثيرات المختلفة الناجمةعن الاستخدام السئ للبيئة، وقد تمخض عن هذا المؤتمر توجه أساسي دفع العديد من بلدان العالم إلي سن القوانين والتشريعات التي تضمن الاستخدام الأمثل للبيئة.(١)

وكان لدراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ علي الموارد الطبيعية القابلة للنضوب وعلي البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية دوراً كبيراً في انتشار المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة، وارتفاع درجة التلوث عالمياً، وانتشر أيضا في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث.(٢)

وعرفتها لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية سنة١٩٨٧م بأنها" التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون الانتقاص من قدرات الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها.وعرفها مؤتمر قمة الأرض فى ريو دى جانيرو١٩٩٢م" التنمية التى تقوم بتلبية متطلبات الحاضر دون الاضرار بالمحيط الطبيعى من اجل المستقبل. يعتبرذلك المؤتمر محطة مهمة في تاريخ التنمية المستدامة، وقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في المؤتمر التنمية المستدامة بأنها"ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق علي نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.(٣)

(1) Gerard Keijzers(2004):Business , Government and Sustainable Development, Routledge , New York , P. 2.

(٢) جورج قرم، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية(٦)الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،١٩٩٧، ص٣.

(3)United Nations Environment Programme (UNEP)(2013): Embedding the Environment in Sustainable Development Goals, Version 2.

وقد عرفها المؤتمر الدولى للأمم المتحدة كوبنهاجن عام١٩٩٥م" بأن القاسم المشترك فيها هو بناء الإنسان فى الحاضر والمستقبل".فيما عرفتها منظمة اليونسكو"بأن على كل جيل أن يخلف وراءه موارد ويحول دون انقراضها".(١)

ويذهب **إيماس Emas** إلى أن المفهوم ظهر إلى الساحة في منتصف الثمانينات حيث نشرت لجنة برونتلاند تقريرها بعنوان المستقبل المشترك في محاولة لربط قضايا التنمية الاقتصادية والاستقرار البيئي. وبذلك، يقدم هذا التقرير تعريف كثيراً ما يستشهد بها التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".(٢)

أما علي مستوى المفكرين فقد ذهبت **نبيلة حمزة** إلى أن هذا المفهوم ظهر كرد علي الخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن أسلوب التنمية التقليدي الذي يقوم علي التنامي السريع لوتيرة الإنتاج، دون اعتبار الآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي علي الموارد الطبيعية وعلي البيئة.(٣)

(١) ندى فتاح زيدان،سجي فتاح زيدان: دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة- مركز نينوي للإستشارات والبحوث أنموذجاً، مرجع سابق.

(2) Rachel Emas (2015):Brief for GSDR 2015 The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles. Florida International University.

(٣) نبيلة حمزة، التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية، حالة البلدان العربية، الأمم المتحدة، سلسلة دراسات التنمية البشرية(رقم١٢)، ص٨.

وقد وصف" أ.**بورتني وم بيري Portney .E & Berry .M**" التنمية المستدامة بأنها مصطلح متعدد الأوجه، يمكن النظر إليه من زوايا متعددة، ويؤكدان على أن وجهة النظر التي يتبناها المرء عند دراسته التنمية المستدامة، تعتمد علي وجهة نظره الشخصية، والنظام الذي يتبعه.(١)

ولقد عرفها تقرير مستقبلنا المشترك التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تفى بحاجات الحاضر دون أن تضر بقدرة الأجيال القادمة على الحصول على حاجاتها".كما عرفها الأستاذ **كمال زريق**" من الناحية النظرية التنمية المستدامة تاخذ بعين الاعتبار الجانب الإنساني،حيث إن البشر هم محل اهتمام التنمية المستدامة، وإن الجهود المبذولة في هذا المجال لا تتم الإ بإشراك القوى الشعبية ومنظمات المجتمع المدني حتى لو كانت الدولة تمتلك ثروات كبرى.(٢)

وعرف **دستا Desta** التنمية المستدامة بأنها"الوفاء باحتياجات الجيل الحالي بشكل فعال وجيد، دون تقليص المعروض من الموارد للأجيال القادمة".(٣) وتبنى كل من خان وخان Himayatullah Khan نفس المنظور الذي أشارا من خلاله إلى أن التنمية المستدامة تشير إلى الجهود المبذولة في الوقت الراهن لتعزيز القدرات على الاستفادة من المقدرات المتاحة مع الأخذ في الاعتبار الحرص على قدرة الأجيال القادمة من الاستفادة من تلك الموارد.(٤)

(1) Portney, E. Kent and Berry M. Jeffrey(2011):Civil Society and Sustainable Cities , Paper prepared for the Princeton Conference on Environmental Politics: Research Frontiers in Comparative and International Environmental Politics ,Niehaus Center for Globalization and Governance , Princeton University.p.13.

(٢) ندي فتاح زيدان، سجي فتاح زيدان: دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة،مركز نينوي للإستشارات والبحوث أنموذجاً، مرجع سابق.

(3) Asayehgn Desta(1999) Environmentally Sustainable Economic Development , Praeger , Westport، CT , p.13.

(4) Himayatullah Khan (Pakistan) , Inayat Ullah Khan (2012). From growth to sustainable development in developing countries: A conceptual framework. Environmental Economics , Vol.(3) , Issue.(1),p.3.

وقدم"**ف.دوجلاس موسشيت**"التنمية المستدامة بوصفها عملية تقوم على مبادئ تشير فيما يبدو إلي العدل في تلبية حاجات جميع الشعوب في الجيل الحالي، والعدل في تلبية حاجات أجيال المستقبل وأجيال الحاضر وتحقيق التوازن بين التنمية وصيانة البيئية.(١) كما ذهب **جودبادي Goodbody** إلى أن التنمية المستدامة استراتيجية شاملة، تستهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة بالمقدرات الاقتصادية، دون أن يعني ذلك مزيد من الجور على البيئة، استغلال بطريقة يضمن بقاء المقدرات تلك للأجيال القادمة.(٢)

ويرى" **M. Adam** " أن مفهوم التنمية المستدامة، مفهوم معبد بالنوايا الحسنة، غير أنه مفهوم فضفاض، ويحتمل الكثير من وجهات النظر، التي تعبر وبدون شك عن نوايا مستخدميه والهدف منه.(٣)

وعرف **مركز جاتس للدراسات التنموية**، مصطلح التنمية المستدامة بوصفها عملية تشير إلى التنمية التي تلبي الاحتياجات الحاضرة دون المساس بقدرة الاجيال القادمة.(٤) ووصف **انتوني غدنز** التنمية المستدامة بأنها" توجه فكرى مؤداه: أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يمضى قُدُماً إلاَّ بالقدر الذى يجرى فيه إعادة استخدام الموارد الطبيعية بدلاً من إنضابها، والحفاظ على التنوع الحيوي، وحماية الهواء النقي والماء والأرض.(٥)

---

(١) دوجلاس موسشيت(٢٠٠٠): منهاج متكامل للتنمية المستدامة،(في): دوجلاس موسشيت (محرر): مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة:بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، ص١٨.

(2)Ivan Goodbody (2002): Natural Resource Management for Sustainable Development in the Caribbean : Canoe Press , Barbados , p.136.

(3) W. M. Adams (2001): Green Development: Environment and Sustainability in the Third World , Routledge , London ,p.24.

(4) GUTC Center (2015): Facilitating Sustainable Development in the Developing World Ensuring that Economic Growth is Inclusive and Environmentally Sustainable ,New York,p.21.

(٥) انتونى غدنز(٢٠٠٥):علم الاجتماع،ترجمة: فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية،ط٤، ص٧٤٥.

كما عرفت **موسوعة علم الاجتماع** التنمية المستدامة بأنها:"التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تُعرض للخطر قدرةَ الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها".(١)

ويرى **حامد هطل**" أن مفهوم التنمية المستدامة يحمل معنى أوسع وأشمل يهدف إلي إيجاد نوع من التوازن في قرارات التنمية بين المكونات الثلاث الرئيسة للتنمية، البعد البيئي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي.(٢)

كما أكد **أحمد سليمان** على أن التنمية المستدامة تهدف إلى النهوض بالمستوى الاقتصادي الاجتماعي والبيئي العمراني للمستوطنات البشرية، وتحسين الحياة وبيئة العمل لجميع السكان، بما فيهم من فقراء الحضر.(٣)

وقدعرفها **هيرمان ديلى**"بأنها تعنى حق كل جيل فى توريث الجيل الذي يليه جملة من الأصول الإنتاجية والطبيعية كما ورثها هو ممن سبقه".وأشار **إدوارد باربر**"بأنها ذلك النشاط الذي يؤدى إلى الرفاهية مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة. ويذهب **روبرت سولو**"بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالى".(٤)

التعريف الاجرائي لمؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني:

في ضوء العرض السابق لتعريفات التنمية المستدامة في علاقتها بالتنمية، وفي ضوء المؤشرات التي تم رصدها لتعريف الاستدامة في التنمية، نأتي هنا لنحدد إجرائياً المقصود بالاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني، وتقصد بها

(١) مارشال جوردن(٢٠٠٠):موسوعة علم الاجتماع،مج(١)،ترجمة:محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة،ص٤٩٢.

(٢) حامد إبراهيم هطل(نوفمبر ٢٠٠١):النظام الشامل لتخطيط استعمالات الأراضي بإمارة دبي لتحقيق التنمية المستدامة،معهد التخطيط القومي،القاهرة،ص٢.

(٣) أحمد منير سليمان(١٩٩٦):الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية، دار الراتب الجامعية، بيروت، ص ص١٦٧،١٦٨.

(٤) ندى فتاح زيدان،سجي فتاح زيدان: دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة- مركز نينوي للإستشارات والبحوث أنموذجاً، مرجع سابق.

الباحثة في تلك الدراسة كافة الجهود التي تبذلها مؤسسات المجتمع المدني لأجل تحقيق التنمية المستدامة وفقاً للمؤشرات السابقة في المجالات التالية:

- تحقيق الإستدامة في مجال الحياة الاجتماعية.
- تحقيق الإستدامة في المجال الاقتصادي.
- تحقيق الإستدامة في المجال الطبي والبيئي.
- تحقيق الإستدامة في المجال الثقافي.

الاطار النظري

تستند الدراسة الحالية علي نظريات تتعلق بنظريات المجتمع المدني علي مستويين : المستوي الأول من حيث علاقة المجتمع المدني بالدولة، المستوي الثاني من حيث تأثير هذه العلاقة علي مستوي مؤشرات استدامة المجتمع المدني، وذلك لكي تستطيع الدراسة مقاربة التحليل النظري للواقع المصري. هذا بالاضافة الي ان مفهوم المجتمع المدني ارتبط بالمنظور التنموي والذي اتضح من خلال العرض المفاهيمي بالدراسة الذي ربط بين مفهوم المجتمع المدني وتطور مفهوم التنمية حتي الإصدار الاخيرلمفهوم التنمية المستدامة.

وقد تم ارساء الأسس والمكونات المعرفية والنظرية للمجتمع المدنى فى عصر النهضة الاوربية،ذلك ان تاريخ المجتمع المدنى يعود الى تطوير الفكر السياسى الليبرالى على مدى القرنين السابع عشر والثامن عشر، المرتبط بالمذاهب الاجتماعية والاقتصادية، والذى بلور النظرية السياسية الليبرالية الكلاسيكية الغربية، منذ بداية انهيار "النظام القديم"، اى عهد انهيار الحكم المطلق وسلطان البابا الدينى والدنيوى المتحكم فى ملوك اوربا بأسم سلطة الكنيسة المسيحية، وبداية الهجوم الكاسح عبر الثورات على حكم الملوك، الذين يحكمون بمقتضى الحق الإلهى، والى

بداية سلطان القانون الطبيعى، والذى يقر بحرية الفرد الإنسان بإسم العقل والمنطق، بإسم سيادة الشعب، والسيادة القومية، وحقوق الإنسان.([1])

ان أهم نتيجة تمخضت في هذه المرحلة عن كل التحولات الاجتماعية والتاريخية التي عرفتها أوروبا هي ماتعرف بنظرية العقد الاجتماعي ، ووفقًا لهذه النظرية فإن مفهوم المجتمع المدني مرادفًا للمجتمع السياسي (هوبز – لوك – روسو)، عند روسو المجتمع المدني هو مجتمع الإرادة العامة ، وعند توماس هوبز المجتمع المدني هو مجتمع السلطة المطلقة ، وعند لوك المجتمع المدني هو المجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد.

نجد فرديريك هيجل ، ينكر الانسجام الذي تفرضه نظرية العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني ، مؤكدًا عجز المجتمع المدني عن اقامة وتحقيق العدالة والحرية من تلقاء نفسه حيث تكون الدولة هي الاطار الاقوي لتحقيق هذه الغاية ، ولايتحقق الاستقرار والوحدة الا في وجود الدولة. والعلاقة بين الاثنين علاقة تكامل وتعارض في الوقت ذاته([2]).

والمجتمع المدني عند ماركس هو مجال للصراع الطبقي وتصارع المصالح الاقتصادية ، فقد نظر للمجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة ، ويتطابق المفهوم عنده مع مفهوم البنية التحتية ، ويرفض ماركس الفصل بين المجتمع المدني والدولة ، كما نظر الي المجتمع المدني ككل مزدوج ، فتارة هو نقيض الدولة

([1]) كلثوم زعطوط (٢٠١٨) : مفهوم المجتمع المدنى بين التأصيل النظرى ومشكلة المرجعية، مجلة الباحث فى العلوم الانسانية والاجتماعية ، الجزائر، العدد (٣).

([2]) جلال خشيب ، آمال وشنان (٢٠١٦): الدولة والمجتمع المدني حدود التأثير والتأثر ، مركز إدراك للدراسات والاستشارات https://idraksy.net>state-and-civil-so

كمجال للحياة الاقتصادية والتاريخية يتجاوز الدولة ، وتارة اخري نظر اليه علي انه أداة في يد الدولة باعتباره تعبيرًا عن مصالح طبقية تجسدها الدولة.

والمجتمع المدنى حسب غرامشى هو حيز الهيمنة الثقافية الايديولوجية مقابل حيز السلطة السياسية وحيز الدولة. وان المجتمع المدنى ليس فضاًء للتنافس الاقتصادى مثلما يعتقد هيجل وماركس– بل فضاًء للتنافس الايديولوجى.

ويعنى غرامش بالمجتمع المدنى الهيمنة الثقافية والسياسية ، حيث تمارس الطبقة الاجتماعية هيمنتها علي كامل المجتمع كإحتواء أخلاقى للدولة ، وبهذا المعنى قال غرامش "الدولة هى المجتمع السياسى زائد المجتمع المدنى"، وبهذا تكون العلاقة بين المجتمع المدنى والمجتمع السياسى علاقة جدلية، تستمد الدولة عبرها المشروعية من المجتمع المدنى من خلال عمل آليات السيطرة والتحكم من جهة ، وعبر الإقناع والقبول والرضا من جهة ثانية ، يتم ذلك عبر اجهزة وتنظيمات الدولة التى تحاول ان تستمر فعاليتها وشرعيتها.([1])

ويتبين من تصور كل من هيغل وماركس لمفهوم المجتمع المدنى رغم الاختلافات الموجودة بينهما ان هناك تخليًا عن مرادفة المجتمع المدنى بالدولة اى المجتمع السياسى كما كان علية فى تصورات هوبز، لوك وروسو ، فقد اصبح المفهوم يشير الى درجة التوسط القائمة بين الدولة والمجتمع.

لقد حاول غرامشى ان يطرح موضوع المجتمع المدنى فى اطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية ، ويستخدمها لاعادة بناء استراتيجية الثورة الشيوعية او

([1]) كلثوم زعطوط(2018) :مفهوم المجتمع المدنى بين التأصيل النظرى ومشكلة المرجعية، مجلة الباحث فى العلوم الانسانية والاجتماعية ، الجزائر، العدد (٣).

التجربة ، وبالنسبة لغرامشى سواء كان ذلك فى كتابة " الأمير الحديث" آو "دفاتر السجن"، هناك مجالان رئيسيان يضمنان استقرار سيطرة البرجوازية ونظامها، المجال الاول هو مجال الدولة وما تملكة من اجهزة، وفية تتحقق السيطرة المباشرة، اى السياسة، والمجال الثانى هو مجال المجتمع المدنى وما يمثلة من احزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ومدارس وكنائس او دور عبادة ... الخ، وفية تتحقق وظيفة ثانية لابد منها لبقاء أى نظام وهى الهيمنة الايديولوجية والثقافية، ولذلك لا يكفى للوصول الى السلطة فى نظر غرامشى والاحتفاظ بها السيطرة على جهاز الدولة ولكن لابد من تحقيق الهيمنة على المجتمع، ولايتم ذلك الا من خلأل منظمات المجتمع المدنى وعبر العمل الثقافى بالدرجة الرئيسية ([1]).

كما يرى هيجل وماركس فى "المجتمع المدنى" بمعنى المجتمع المدنى لطبقات اجتماعية كما فى مجتمع برجوازى ، اى انّ تفكيرهما ينصب على مفهوم المجتمع المدنى بعلاقتة بالبنية التحتية، اى القاعدة الأقتصادية اى العلاقات الناشئة فى المجال الاقتصادى، أما غرامشى فقدم مفهوم "المجتمع المدنى" ضمن اشكالية سياسية وفكرية هامة هى "الهيمنة" وحلل مفهوم المجتمع المدنى فى علاقتة بالبنية الفوقية، وهذا هو عنصر الاختلاف الجوهرى بينهما.

ان مفهوم الهيمنة مفهوم نظرى يشير الى الطريقة التىّ يتم بواسطتها ابراز مصالح المجتمع ككل وكذلك طريقة تنظيم القبول الاجتماعى بهذا الاتجاه، الهيمنة اذن، ذات علاقة بالمجتمع المدنى فى حين ان السيطرة أو القسر عائد للدولة، اى المجتمع السياسى.

([1])جلال خشيب ، آمال وشنان (٢٠١٦): مرجع سابق.

تبنى الهيمنة، كما يعاد انتاجها ضمن شبكة من مؤسسات يسميها غرامشى بالمجتمع المدنى تميزآ عن الجانب القمعى للدولة، المجتمع المدنى اذن هو تلك التنظيمات ذات الطابع غير الحكومى، النقابات، المدرسة، الاحزاب ... الخ وهذة التنظيمات طوعية تفعل فعلها عن طريق الاقناع اى من خلال الأيديولوجيا، وبخلاف هذة التنظيمات تشكل مؤسسات الدولة: الادارات، الجيش،الشرطة، القضاء، ما يسمى بالمجتمع السياسى، الذّى يفعل فعلة عن طريق القهر أى السيطرة .

رأى دى توكفيل انّ الدفاع عن الدولة التّى تحكم المجتمع المدنى بأسم المصلحة العامة يؤدى الى تطور خطير نحو الاستبدادية،لذلك على الجمعيات أن تشغل كل الفضاءات المحتملة فى المجتمع، تخفيفًا لطغيان الدولة على روحهم الطاغية، ذلك ان المجتمع المدنى هو عماد أساسى لتعليم الديمقراطية والمواطنة،وهوالعين الفاحصة والمستقلة للمجتمع([1]) .

ان انتشار مصطلح المجتمع المدنى فى بلداننا العربية خلال السنوات العشرين الاخيرة يبدو كأنة ظاهرة جديدة وارادة مفروضة من البلدان الغربية، والواقع ان هذة الظاهرة كانت موجودة فى جميع البلدان العربية بنسب متنوعة ولكن الصفة الغالبة عليها كانت الركود والرضوخ للواقع السياسى والاقتصادى، ويمكن القول ان المجتمع المدنى كان جنينًا فى رحم المجتمع الاهلى . كما يرى برهان غليون الى ان الانظمة العربية تخاف من المجتمع المدنى، لانة يؤرقها، لذلك فهى تعمل بكل الوسائل لقمعة ومنعة من الحركة والنمو وفرض الحصار علية.

([1]) جلال خشيب ، آمال وشنان (٢٠١٦): الدولة والمجتمع المدني حدود التأثير والتأثر ، مركز إدراك للدراسات والاستشارات https://idraksy.net>state-and-civil-so

فالدولة القوية مقابل المجتمع المدنى الضعيف هو اكثر الاشكال انطباقا على واقع العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى فى العالم العربى، حيث لم يصل المجتمع المدنى الى مرحلة "الاستقلال الوجودى"عن الدولة، بل ان الدولة نجحت فى تحويل مؤسسات المجتمع المدنى فى معظم بلدان الوطن العربى الى تنظيمات تعمل كأمتداد لاجهزة الدولة.

لقد ادى تجاوز الدولة العربية المعاصرة الى وضع المجتمع المدنى العربى خارج موقعه الطبيعى وانهيار دوره ، فكما أن الدولة ترعى المجتمع المدنى وتوفر له سبل النمو ، فإن المجتمع المدنى هوالذى يحمى الدولة من الجمود والشيخوخة . حيث يمسى المجتمع المدنى بشرائحة وقواة مكشوفآ لمخاطر لا حصر لها وسط تفكك اطار الدولة مع تفكك العقد الاجتماعى من حولها.

الدراسات السابقة:

إن التراث البحثي حول المجتمع المدني والتنمية تراث ضخم ولا يمكن بأي حال من الأحوال رصده بشكل تام، ومن ثم فإن الباحثة هنا سوف تكتفي باستعراض نماذج من الدراسات والبحوث التي أجريت حول هذا الموضوع والتي تقترب من موضوع بحثها الراهن.

حيث تناولت(**نهاد محمد،٢٠٠٠**) في دراستها الدور الذى يمكن أن تقوم به تنظيمات المجتمع المدني في التنمية فضلاً عن تحديد اتجاهات الأفراد نحو المشاركة في الأعمال التطوعية وميولهم نحو الإنضمام إلى الجمعيات الأهلية والمتغيرات أو العوامل التي يمكن أن تعظم هذه المشاركة، وأخيراً تحديد المشكلات التي تواجه الجمعيات الأهلية،سواء فيما يتعلق بتأسيسها أوعضويتها أو مصادر التمويل أو في قدرتها للوصول إلى الفئات المستهدفة. وخلصت الدراسة إلى أن نسبة(٨١.٣٪)من عينة الدراسة أكدت على فاعلية الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي، وأكدت الدراسة على وجود بعض العوامل التي يمكن أن تحد من

فاعلية الجمعيات الأهلية،والتي تمثلت في عدم كفاية التمويل وقلة الخبرة العلمية ودور المكانة الاجتماعية للأعضاء في التأثير على فاعلية الجمعيات.(١)

وحاولت(**مها شفيع،٢٠٠٠**) فحص الدور التنموي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في احدى المناطق المحلية بالأردن، وقد خلصت الباحثة إلى أن منظمات المجتمع المدني في مجتمع البحث تقوم بأدوار مركبة تصب جميعها في إطار الجهود التنموية، من هذه الأدوار تدريب الفتيات العاملات في المركز الحرفي التابع لتلك المنظمات، فضلاً عن قدرتها على تسويق المنتجات الحرفية التي تنتجها الفتيات إضافة إلى تجاوز الهدف الربحي للهدف الاجتماعي عبر تحويل الفتيات إلى عاملات بأجر في حدود قدرات وإمكانيات المؤسسة في التسويق.(٢)

وبحثت(**زينب صالح**) في دور المنظمات غير الحكومية في مقابلة بعض التحديات المعاصرة المرتبطة بعملية التنمية البشرية ومدى المساهمة في دفع عجلاتها إلى الأمام. وانتهت الدراسة إلى أن المؤسسة الأهلية لعبت دورها في التنمية البشرية في المجتمع المحلي المحيط بها من خلال تقديم إعانات للطلاب ومساعدات إعاشة لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين وإعانات شيخوخة – إعانات للفقراء في شكل مال أو طعام أو ملابس، كما تقدم مساعداتها في حالات الطوارئ والظروف الاجتماعية،مثل:(إعانات الزواج وإعانات المرض والأجهزة التعويضية والعمليات الجراحية والأدوية والعلاج لمتضرري الحريق وإعانات كوارث الدول الإسلامية وغيرها.(٣)

(١) نهادمحمد كمال يحي محمد(٢٠٠٠): دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري- دراسة ميدانية وتحليلية للفترة من١٩٧٠ م إلى١٩٩٥م، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب،جامعة عين شمس.

(٢) مها محمد كمال شفيع(٢٠٠٠): المنظمات غير الحكومية ومشاركة المرأة في بعض مجالات الإنتاج الريفي- دراسة أنثروبولوجية في الأردن، متاح على الرباط الإلكتروني التالي: https://www.faps.cu.edu.eg.basic-html.

(٣) زينب صالح الأشوح(٢٠٠٠): دور المنظمات الاجتماعية الأهلية في مجالات التنمية البشرية في مصر"دراسة تطبيقية على مؤسسة المدينة المنورة الخيرية للبروالخدمات الاجتماعية"، مجلة مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي،جامعة الأزهر، السنة الرابعة،ع(١١)،ص ص١١- ٦٨.

وقارنت(**نجوى سمك وآخرون،٢٠٠٢**) بين المجتمع المدني في اليابان ومصر، وخلصت الدراسة إلى أن ثمة الكثير من أوجه التشابه بين المنظمات غير الحكومية في كلا البلدين: مصر واليابان، تتمثل أهم هذه النقاط في: أن المجتمع المدني بصفة عامة ينقسم إلى أكثر من جهة ويخضع لمجموعة قوانين ووزارات مختلفة، بالإضافة إلى تطورها التاريخي المتشابه إلى حد كبير من حيث الإستقلالية والتدخل الشديد من قبل الحكومة، تشابه في الهيكل التمويلي بين القطاعين.(١)

وسلطت كل من(**سعاد إبراهيم وآخرون**)الضوء على الدور الذي تقوم به إحدى مؤسسات المجتمع المدني في التغلب على الفقر، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:أنه رغم كل الجهود التي بذلتها مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أنشطتها وبرامجها ومشروعاتها،هذا بالإضافة إلى مساعدات ومجهودات منظمات الأمم المتحدة والحكومة ممثلة في صناديقها المختلفة. فإن المحصلة النهائية للحد من الفقر ما زالت دون المرتجى والمتوقع،ويرجع أسباب ذلك إلى استمرار وتنامي الفوارق الطبقية وتدني قيمة العملة السودانية واستمرار الحروب والفتن الأهلية والنزاعات القبلية وتخلي الدولة عن دورها في دعم الخدمات الأساسية.(٢)

وعن دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية الريف، فقد اهتم (**منير خوري،٢٠٠٢**) بدراسة نماذج التنمية الريفية للمنظمات الأهلية العربية للتعرف على مدى فاعليتها في تنمية الريف، مع إبراز الصعوبات أو المعوقات التي واجهت نماذج المنظمات الأهلية النشطة في التنمية الريفية.وخلصت الدراسة إلى محدودية جمعيات التنمية في الريف واتجاه غالبية جمعيات التنمية نحو المراكز الحضرية، هذا بالرغم من احتياج الريف الشديد للجهود الأهلية، إلا أن هناك انتشاراً

(١) نجوى سمك وآخرون(٢٠٠٢): دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة "الخبرتان المصرية واليابانية"، مركز الدراسات الأسيوية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص٥-٣٩.

(٢) سعاد إبراهيم وآخرون (٢٠٠٢): المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي دراسة ميدانية على السودان، مركز البحوث العربية، القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، ص ص٣٠٧-٣٣٤.

واسعاً لجمعيات الرعاية بالريف، فهي جمعيات ذات أولويات واضحة في الريف،وهي تعتمد على توفير مساعدات اجتماعية خيرية مباشرة للسكان.[١]

وناقشت دراسة**(كريم أبو حلاوة،٢٠٠٤)** دور المنظمات الأهلية العربية NGOS، في التنمية البشرية المستدامة، وركزت الدراسة اهتمامها على الدور الذي تقوم به المنظمات الأهلية العربية في مواجهة مشكلة الفقر، وخلصت الدارسة إلى أن هذا الدور يواجه بالعديد من التحديات لعل من أهمها:مشكلة الاستقلالية عن الدولة، ومشكلة التمويل سواء كان داخلي أو خارجي وارتباطه بجوانب معينة دون غيرها، هذا إلى جانب بعض التغييرات التي تعاني منها المنظمات الأهلية العربية؛مما يجعلها لا تقوم بدورها بكفاءة وفعالية،وبالتالي يتراجع دورها في العمل التنموي.[٢]

وأما دراسة **(أماني قنديل ٢٠١٠)** فقد هدفت خلالها بناء مجموعة مؤشرات يمكنها اختبار فاعلية هذه المنظمات وإسهامها فى مواجهة تحديات التنمية البشرية، لتلقى الضوء علي نقاط القوة والضعف في أداء منظمات المجتمع المدني، وتحقيقها للأهداف التي تبنتها وأعلنت عنها، وقد صاغت ثلاث مجموعات من المؤشرات التي تكشف عن فاعلية المنظمة المراد قياس مؤشرات أدائها، أولهما: مؤشرات القدرات المادية والبشرية والفنية وقدرات الحكم الرشيد، ثانيهما: مؤشرات تتعلق بالبيئة الوسيطة وتأثيراتها وتفاعلاتها مع منظمات المجتمع المدني وأبرزها البيئة السياسية المشجعة والداعمة والتشريعات الحاكمة لهذه المنظمات، والأجهزة الأدارية المعنية بالإشراف والمراقبة ومؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني والقيم الثقافية السائدة وتأثيرها علي التطوع ثم ثالثهما: مؤشرات تختبر المخرجات أوالنتائج منها ماهو كمي ومنها ماهو كيفي يمس نوعية الخدمات ذاتها .

وكانت الدراسة ميدانيا علي عينة من بعض الدول العربية مثل مصر ولبنان واليمن والمغرب. وتوصلت الدراسة الي أن القدرات البشرية هي العامل الحاسم في صياغة

---

(١) منير خوري(٢٠٠٢): دراسات حالة لدور المنظمات الأهلية في التنمية الريفية في لبنان، دار الثقافة، القاهرة، ص ص٥١-٨٩.

(٢) كريم أبوحلاوة(٢٠٠٤):أهمية المنظمات الأهلية العربية في التنمية، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:https://annabaa.org.nbaa71

الفوارق والتباينات من منظمة إلي أخرى، وأن توافر الموارد المادية وحدها دون البشرية لايحقق نجاح أي منظمة.(١)

وتُعدَّ التقارير الدولية مصدراً مهماً في موضوع البحث الراهن(مؤشرات الاستدامة)،فهذا الموضوع يمثل الشغل الشاغل للعديد من المؤسسات الدولية يأتي في مقدمتها المعهد الإنمائي للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلاً عن العديد من المؤسسات القطرية العربية والمحلية، من قبيل جامعة الدول العربية ومعهد التخطيط العربي بدولة الكويت ومعهد التخطيط بجمهورية مصر العربية، ومؤسسات أخرى كثيرة تصدر بشكل دوري تقارير مفصلة عن حالة التنمية المستدامة ومؤشراتها على المستوى العالمي والقطري.

ويأتي تقارير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا للأعوام المختلفة بداية من٢٠١١حتي٢٠١٩، وتؤكد التقارير بتراجع الاستدامة العامة لمنظمات المجتمع المدني بجانب تدهور البيئة القانونية واستمرارالقيود فيما يخص موارد التمويل وضعف البنية التحتية.(٢)

ويأتي تقرير التنمية البشرية الصادر عن المعهد الإنمائي للأمم المتحدة في مقدمة التقارير المعنية برصد وقياس مؤشرات التنمية المستدامة على مستوى العالم، وسوف نلقي هنا نظرة فاحصة على حالة مصر حسب بيانات هذا التقرير في عدد السنوات لنرى التباين والاتجاه الذي سارت فيه تلك المؤشرات.

---

(٢) أماني قنديل(٢٠١٠): مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة،رقم (٣٣)، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://amanikandil.com.

(٢) انظر في ذلك:

– تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني للأعوام(٢٠١٩،٢٠١٨،٢٠١٦،٢٠١٢): لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.usaid.gov default filesdocumens.Pdf.

– تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني(٢٠١٧):لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
http;//maharatfoundation.org.media.2017-cso-su.

ففي عام ٢٠٠٦م أصدر المعهد تقريراً له تحت عنوان"مؤشرات التنمية البشرية"،حيث أوضح في مقدمته أن تلك المؤشرات تلقي الضوء على حالة الاستدامة التي يمكن أن تكون عليها التنمية في بلدان العالم المختلفة، وقد تضمن التقرير ما يقارب من٣١ مؤشراً،جاءت مصر في المرتبة المتوسطة(تنمية بشرية متوسطة)بترتيب(١١١)على المستوى العالمي، وفيما يلي بعض من أهم تلك المؤشرات:

- حققت مصر تقدماً ضعيفاً في السنوات الواقعة ما بين١٩٧٦م إلى٢٠٠٤م فيما يتعلق بمؤشر التقدم العام للتنمية المستدامة،حيث بلغت قوة هذا المؤشر خلال تلك السنوات

على التوالي:

(١٩٧٥=٠.٤٣٩)، (١٩٨٠= ٠.٤٨٨)،(١٩٨٥=٠.٥٤١)،(١٩٩٠=٠.٥٨٠)

(١٩٩٥=٠.٦١٣)،(٢٠٠٠=٠.٦٥٤)،(٢٠٠٤= ٠.٧٠٢).

- وحسب مؤشرات دليل الفقر البشري جاءت مصر في ترتيب(٤٤) وفقاً للمؤشرات التالية: احتمال عدم العيش لسن الأربعين عند الأولاد بلغ(٨,٧)، معدل الأمية لسن١٥ سنة فما فوق بلغ (٦,٢٨).وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية لمن يعيشون تحت خط الفقر،بلغت نسبة الذين يبلغ متوسط دخلهم دولارين فقط في اليوم(٤٣.٩%)،وجاءت مصر في دليل الفقر العالمي في الترتيب رقم(١٨).وفي المؤشرات الصحية بلغ معدل الانفاق الصحي من الدخل القومي(٥,٢%)،وبلغ عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة(٥٤)طبيباً.[١]

وتُعدَّ الوثيقة التي أصدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة(ريو +٢٠) تحت عنوان(المستقبل الذي نصبو إليه) واحدة من أهم الوثائق والتقارير، التي صدرت بشأن التنمية المستدامة ودور مؤسسات المجتمع المدني فيها، وأهمية تلك الوثيقة أنها حددت وبدقة كبيرة كافة مؤشرات الاستدامة في الأنشطة التنموية على المستوى الدولي. ومن أهم المؤشرات التي عنيت بها تلك الوثيقة مجموعة من

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (٢٠٠٦): تقرير التنمية البشرية(مؤشرات التنمية البشرية)،النسخة العربية.

المؤشرات ذات التداعيات الاجتماعية يأتي في مقدمتها قياس الفقر والأمن الغذائي والزراعة المستدامة والمياه والصرف الصحي، يلي ذلك مجموعة أخرى من المؤشرات بلغت قرابة الخمس عشر مؤشراً، وهي: الطاقة المستدامة، السياحة المستدامة، النقل المستدام، المدن والمستوطنات البشرية المستدامة، الصحة السكان، تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع والحماية الاجتماعية، المحيطات والبحار، المناخ والغابات، التنوع البيولوجي، التصحر وتدهور الأرض، الجبال، المواد الكيماوية والنفايات، التعدين، التعليم، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.(١)

من هذا العرض المختصر لبعض الإسهامات التي قدمت في دراسة قضايا المجتمع المدني والتنمية، يمكن القول بأن الدراسة الراهنة تتحدد مكانتها في ضوء الموضوعات والقضايا التي تحركت فيها البحوث السابقة، حيث تمثل هدف دراستنا الراهنة في بحث مؤشرات الاستدامة في أنشطة المجتمع المدني في احدى المجتمعات المحلية في مصر، ومن ثم فإن هذه الدراسة لا تهتم فقط بالدور التنموي،ولكن إضافة إلى ذلك بحثت في مؤشرات الاستدامة لتلك الأدوار، وهي الاستدامة التي تراعي البحث المستقبلي في أنشطة تلك المؤسسات التنموية.

خامساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

تتبع استدامة منظمات المجتمع المدني من استدامة أنشطته المختلفة، ويُعدَّ قياس الاستدامة الأساس الكمى للإدارة المُطلعة للاستدامة، حيث مازالت المقاييس المستخدمة لقياس الاستدامة(بما فى ذلك استدامة المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية،سواء على المستوى الفردي أو فى تركيبات مختلفة)آخذة فى التطور: فهي تشمل المؤشرات والمعايير ومراجعات الحسابات والفهارس والمحاسبة، فضلاً عن التقييم والتوصية ونظم التقرير الأخرى؛حيث يتم تطبيقها على نطاق واسع من المقاييس المكانية والزمانية. وقد تم تطوير العمل لإطار الاستدامة وفق خطوات

(١) الأمم المتحدة (٢٠١٢):مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الوثيقة الختامية (المستقبل الذي نصبو إليه)، النسخة العربية.

معينة: تحديد النظام وعناصر النظام واختيار المؤشرات والتقييم والقياس،ثم تحليل النتائج ومراجعتها.

إذ يتمحور الهدف الرئيس لمؤشرات الإستدامة حول إعلام عملية صنع السياسات العامة كجزء من عملية حكم الاستدامة، يمكن أن توفر مؤشرات الاستدامة معلومات عن أى جانب من جوانب التفاعل بين البيئة والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. حيث تتعامل مجموعات بناء المؤشرات الإستراتيجية بشكل عام مع بضعة أسئلة بسيطة، تناول: ما الذى يحدث؟(المؤشرات الوصفية)، وهل هى مهمة وهل ستحقق الأهداف؟(مؤشرات الأداء)، وهل نحن نتحسن؟(مؤشرات الكفاءة)، وهل تعمل التدابير؟(مؤشرات فعالية السياسة)، وهل نحن أفضل حالاً يشكل عام؟(مؤشرات الرفاة الكلى).[١]

(١) ويكيبيديا، قياس الإستدامة. https://ar.wikipedia.org.wiki

١. منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعية هذا الموضوع الذي غلب عليه المضمون الوصفي، فضلاً عن مجموعة الأهداف التي حددتها الباحثة، فإن تلك الدراسة تقع تحت مظلة البحوث الوصفية التحليلية، وهو الأمر الذي تطلب الاستعانة بأحد المناهج التي تلائم هذه النوعية من البحوث، ومن ثم استعانت الباحثة بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة، بوصفه أحد المناهج المستخدمة في مثل هذه النوعية من البحوث ذات الطابع الوصفي التحليلي.

٢. أداة الدراسة(مراحل تصميم المقياس):

اعتمدت الباحثة بشكل أساسي في الحصول على البيانات وتسجيلها على أداة القياس، حيث قامت الباحثة بتصميم مقياس، مرت عملية التصميم بالمراحل التالية:

٢-١ وضع المؤشرات الإجرائية للمراد قياسه(الإستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني)، وجاءت المؤشرات على النحو التالي:

أ. مؤشرات الأنشطة الاجتماعية:

- المساهمة في مشروعات تهدف إلى الحد من مشكلة أطفال الشوارع.
- تقديم استشارات أسرية.
- تقديم مساعدات للفتيات المقدمات على الزواج من الفقراء.
- تنمية المشاركة التطوعية عند المواطنين.
- تقديم استشارات نفسية.
- القيام بأنشطة ترفيهية.
- رعاية أسر المسجونين.
- ممارسة أنشطة من شأنها دعم المساواة بين الجنسين.
- تقديم الرعاية للأحداث
- تقديم أنشطة من شأنها العمل على تمكين المرأة.
- اشراك الشباب في أنشطة من شأنها تعزز من دورهم التنموي.

ب. مؤشرات الأنشطة الاقتصادية:

- القيام بدورات تدريبية مهنية.
- دعم المشروعات الصغيرة.
- المساهمة في مشروعات تشغيل الشباب.
- المشاركة في مشروعات البنية الأساسية.
- المشاركة في صيانة مشروعات النفع العام.
- تأهيل حديثي التخرج لسوق العمل.
- دعم النشاط الاقتصادي عبر إقامة المعارض التشجيعية.
- برنامج الأسر المنتجة.
- كفالة أسر الأيتام والفقراء.
- المنح والقروض الصغيرة.
- العمل على مكافحة الفقر.

ت. مؤشرات الأنشطة الثقافية:

- عمل ندوات تثقيفية لرفع الوعي لدى أفراد المجتمع بالقضايا العامة.
- تقديم خدمات لطلاب المدارس والجامعات.
- محاربة الظواهر السلبية،مثل: ختان الإناث.
- طباعة كتيبات ومطبوعات متنوعة.
- تحمل نفقات التعليم لغير القادرين.
- فتح فصول محو الأمية.
- إتاحة المكتبة للمواطنين.
- إقامة أنشطة ذات طابع ثقافي،مثل: معارض الكتب والمشاركة في الاحتفالات العامة.
- عمل دورات تدريبية في مجال الكمبيوتر.
- تنمية مهارات الطلاب في مجال التعليم من خلال مجموعات التقوية.
- تصحيح المفاهيم الخاطئة ذات الآثار الضارة على المجتمع.

ث. مؤشرات الأنشطة البيئية والصحية:

- توعية المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة.
- المساهمة في التخلص الآمن من القمامة.
- المشاركة في حملات تطعيم الأطفال.
- تقديم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة.
- المشاركة في مشروعات توفير استهلاك الكهرباء.
- التصدي للمشروعات الضارة بالبيئة.
- المساهمة في مشروعات إعادة تدوير المخلفات.
- توعية المواطنين بأهمية الحفاظ على المياه.
- تقوم بأنشطة تهدف إلى تجميل البيئة عبر زيادة المساحات الخضراء.
- المساهمة في حملات تطعيم الأمهات.
- إمداد المواطنين بمصدر مياه صحي.

٢-٢ وضع المقياس في شكله الأولى(المبدئي)،وقد استفادت الباحثة كثيراً من الدراسات السابقة في هذا المجال، فضلاً عن آراء الخبراء والعاملين في مجال العمل الأهلي.(*)

صدق المقياس: اعتمدت الباحثة على أسلوبين لقياس صدق المقياس، وهما:

أ. الصدق الظاهري، حيث قامت الباحثة بعرض المقياس على عدد من المتخصصين من ذوي الاهتمام بموضوع البحث، وبلغ عددهم(٩)، وقد أسفرت هذه العملية عن بعض الملاحظات قامت الباحثة بإجرائها على المقياس،وتمثلت في التالي:

- إعادة صياغة بعض عبارات المقياس؛ نظراً لعدم وضوحها.
- حذف بعض العبارات؛لكونها غير ذات صلة بالموضوع.

(*) لعل من أهم المصادر التي استفادت منها الباحثة في بناء المقياس:
- الأمم المتحدة(٢٠١٢):وثيقة المستقبل الذي نصبو إليه الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الإسكوا)(٢٠١٣):مؤشرات التنمية المستدامة في الوطن العربي.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(٢٠٠٦):مؤشرات التنمية البشرية.
- وزارة التخطيط(٢٠١٣):مؤشرات التنمية المستدامة في قطر.

– إضافة بعض العبارات لم تنتبه الباحثة إلى أهميتها.

هذا،وقد أبقت الباحثة في النهاية على العبارات التي تعدت نسبة الاتفاق عليها ٩٠% من قبل المحكمين التسع.

ب. صدق الاتساق الداخلي، اعتمدت الباحثة على قياس صدق الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق حساب معامل الارتباط(Pearson's R) بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس، وجاءت النتائج كما في جدول(١). حيث توضح بيانات هذا الجدول أن أغلب معاملات الارتباط مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية٠.٠١. فقد تراوحت هذه القيم بين٤٢% و٦٠% بالنسبة للبعد الأول من المقياس، وتراوحت القيم بين٤٥% و٦٣% بالنسبة للبعد الثاني، وبين ٥٤% و٧٢% في البعد الثالث، وبين٦٦% و٧٨% للبعد الرابع.

جدول(١) صدق الاتساق الداخلي لعبارات المقياس

البعد الاجتماعي		البعد الاقتصادي		البعد الصحي والبيئي		البعد الثقافي	
العبارة	الصدق	العبارة	الصدق	العبارة	الصدق	العبارة	الصدق
١	٠.٤٤	١	٠.٦١	١	٠.٧٢	١	٠.٧١
٢	٠.٤٢	٢	٠.٦٣	٢	٠.٧٢	٢	٠.٧٨
٣	٠.٦٠	٣	٠.٤٥	٣	٠.٦٨	٣	٠.٧٠
٤	٠.٥٥	٤	٠.٥٦	٤	٠.٥٩	٤	٠.٦٩
٥	٠.٣٨	٥	٠.٥٩	٥	٠.٥٤	٥	٠.٦٦
٦	٠.٥٥	٦	٠.٥٩	٦	٠.٥٢	٦	٠.٦٨
٧	٠.٤٣	٧	٠.٦١	٧	٠.٦٢	٧	٠.٧١
٨	٠.٤٦	٨	٠.٥٨	٨	٠.٥٨	٨	٠.٧٤
٩	٠.٥٢	٩	٠.٥١	٩	٠.٦١	٩	٠.٧٦
١٠	٠.٥٧	١٠	٠.٤٤	١٠	٠.٥٣	١٠	٠.٦٩
١١	٠.٤٩	١١	٠.٥٠	١١	٠.٤٨	١١	٠.٧٣

٢-٣ ثبات المقياس:

أوضحت نتائج معامل الثبات(**ألفا كرونباخ**) لمقياس الدراسة،ارتفاع معامل الثبات لهذه المقياس. فقد بلغت قيمة هذا المعامل٨٤%. وهو ما يشير إلى درجة مرتفعة من الثبات لمقاييس الدراسة بالدرجة التي تسمح بإجراء العديد من التحليلات الإحصائية عليها.

٣- خطة التحليل الاحصائي للبيانات:

في ضوء الهدف الرئيس من الدراسة، والذي تمثل في تحديد مؤشرات مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، فقد استلزم الأمر أن تعتمد الباحثة على أحد الاختبارات الإحصائية التي تمكنها من تحقيق ذلك، ومن بين الاختيارات الإحصائية استخدمت الباحثة الاختبارات الآتية:

٣-١ معامل الارتباط(Pearson's R)،وقد استخدمته الباحثة لمعرفة مدى قوة الارتباط بين أبعاد المقياس.

٣-٢اختبار(ت) لقياس الفروق بين الذكور والإناث على أبعاد المقياس.

٣-٣ اختبار التباين أحادي الاتجاه(ANOVA) لقياس التباين بين الفئات الداخلية على أبعاد المقياس.فضلاً عن ذلك استخدمت الباحثة الجداول التكرارية البسيطة لتوضيح أهم خصائص عينة البحث.

٣-٤المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لترتيب أوزان مؤشرات التنمية المستدامة.

٣-٥المعالجة الإحصائية لعبارات المقياس وحساب الوسط المرجح: قامت الباحثة بوضع سلم الإجابة وفقاً لنمط ليكرت الخماسي يبدأ بـ"أوافق بشدة"=(٥)، وينتهي بـ" أرفض بشدة".[١]

وبما أن الاستجابات هي أحد خمسة اختبارات فإنه عادة ما تدخل القيم(الأوزان) (Weights) على النحو التالي:

أ. أوزان أسئلة الموافقة

(الأوزان)(Weights)	الرأي
١	أرفض بشدة
٢	أرفض
٣	محايد
٤	أوافق
٥	أوافق بشدة

ب. حساب الوسط الحسابي(الوسط المرجح)(Weighted Mean)، وتحدد الاتجاه (Attitude) كما يلي:

جدول(٢) يوضح الوسط المرجح والوزن النسبي لمؤشرات الاستدامة في المقياس

الوسط المرجح	الرأي	المستوى	الوزن النسبي
من١ إلى ١.٧٩	لا يحدث مطلقاً	أرفض بشدة	منخفض للغاية
من١.٨٠ إلى٢.٥٩	لا يحدث	أرفض	منخفض
من٢.٦٠ إلى٣.٣٩	يحدث أحياناً	محايد	متوسط
من٣.٤٠ إلى٤.١٩	يحدث غالباً	أوافق	مرتفع
من٤.٢٠ إلى٥	يحدث بكثرة	أوافق بشدة	مرتفع للغاية

٤- مجتمع الدارسة: تم تطبيق الدراسة الميدانية بمدينة شبين الكوم، وهي العاصمة الإدارية لمحافظة المنوفية، وذلك لعدد من الاعتبارات،وهي:

- وجود عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة الجمعيات ذات الصلة بالعمل التنموي.
- خبرة الباحثة بمجتمع الدراسة لعلمها بقسم علم الاجتماع بجامعة المنوفية.
- وجود الكثير من الإخباريين الذين ساعدوا الباحثة في التعرف على مجتمع البحث، والوصول إلى المستهدفين من الدراسة.
- ويبلغ عدد الجمعيات العاملة في مجال تنمية المجتمع(٣٤٧)جمعية منهم(٥٥) جمعية تابعة لمديرية الشؤون الاجتماعية، وهي الجمعيات التنموية العاملة في القرى التابعة لبندر شبين، فضلا عن(٢٩٢)جمعية تابعة للنشاط الأهلي.(١)

سادساً: عينة البحث وخصائصها:

على الرغم من وجود معلومات وفيرة حول جمهور البحث،سواء من العاملين بمؤسسات لمجتمع المحلي محل البحث أو المترددين على تلك المؤسسات من الجماهير أبناء المجتمع الذي تعمل فيه تلك المؤسسات، على الرغم من ذلك إلا أن الباحثة وجدت صعوبة كبيرة في عمل حصر دقيق لهذا الجمهور، خاصة

(١) إدارة الجمعيات بمديرية الشؤون الاجتماعية بمحافظة المنوفية، الكتاب الإحصائي ٢٠١٦.

بالنسبة للمستفيدين، وهو الأمر الذي جعل الباحثة تجد صعوبة في سحب عينة عشوائية من هذا الجمهور، وهو الأمر الذي حدا بالباحثة إلى الاكتفاء بسحب عينة عمدية حاولت فيها أن تراعي الخصائص والسمات الأساسية لجمهور البحث، وعلى ذلك قامت الباحثة بسحب عينة عمدية بالطريقة الميسرة، وذلك بتطبيق المقياس على كل من وافق على عملية التطبيق،سواء من العاملين بالمؤسسات أو من الجمهور المتردد عليها، وبلغ حجم العينة(٢٥٠مفردة) تم سحبها من ثلاثين جمعية بما يمثل(١٠.٣%) من إجمالي عدد الجمعيات الأهلية العاملة في مجال خدمة المجتمع بمجتمع الدراسة، وفيما يلي تعرض الباحثة لأهم خصائص هذه العينة:

جدول رقم(٣) يوضح أهم خصائص عينة البحث

البيان		التكرارات	النسبة المئوية
النوع	ذكور	١٣٠	٥٢
	إناث	١٢٠	٤٨
	المجموع	٢٥٠	%١٠٠
السن	أقل من ٢٠ سنة	٣٥	١٤
	أكثر من ٢٠ وأقل من ٣٠	٤٨	١٩.٢
	أكثر من ٣٠ وأقل من ٤٠	٧٥	٣٠
	أكثر من ٤٠ وأقل من ٥٠	٥٥	٢٢
	٥٠ سنة فأكثر	٣٧	١٤.٨
	المجموع	٢٥٠	%١٠٠
التعليم	دون المتوسط	٦٥	٢٦
	متوسط	١١٠	٤٤
	جامعي فأعلي	٧٥	٣٠
	المجموع	٢٥٠	%١٠٠
الموقع من الجمعية	عضو عامل	٦٥	٢٦
	مستفيد	١٨٥	٧٤

البيان		التكرارات	النسبة المئوية
	المجموع	٢٥٠	١٠٠%
الحالة الاجتماعية	أعزب	٧٣	٢٩.٢
	متزوج	١٠٠	٤٠
	مطلق	٢٧	١٠.٨
	أرمل	٥٠	٢٠
	المجموع	٢٥٠	١٠٠%
المهنة	لا يعمل	٣١	١٢.٤
	طالب	٤٥	١٨
	موظف حكومي	١٠٥	١٠.٨
	عامل بالأجرة	٦٩	٢٠
	المجموع	٢٥٠	١٠٠%
الدخل	لا يوجد دخل	٧٦	٣٠.١
	أقل من ٥٠٠ جنية	٣٣	١٣.٢
	أكثر من ٥٠٠ وأقل من ١٠٠٠	٤١	١٦.٤
	أكثر من ١٠٠٠ وأقل من ٢٠٠٠	٨٥	٣٤
	أكثر من ٢٠٠٠ جنية	١٥	٦
	المجموع	٢٥٠	١٠٠%

توضح بيانات الجدول السابق ما يلي:

١- توزعت عينة البحث حسب **النوع** على النحو التالي: ٥٢% من الذكور،و٤٨% من الإناث.

٢- توزعت العينة حسب **الفئات العمرية** على النحو التالي: ١٤% أقل من عشرين سنة، و١٩.٢% تقع في الفئة العمرية ما بين أكثر من عشرين وأقل من ثلاثين سنة،٣٠% تقع في الفئة ما بين أكثر من ثلاثين وأقل من أربعين سنة، كما

هناك٢٢% تقع في الفئة العمرية أكثر من أربعين سنة وأقل من خمسين، وأخيراً هناك ١٤.٨% تقع في الفئة العمرية التي تزيد عن خمسين سنة وأكثر.

٣- توزعت العينة حسب **المستوى التعليمي** على النحو التالي: ٢٦% مستواهم التعليمي دون المتوسط و ٤٤% متوسط ، و ٣٠% جامعي فأعلى.

٤- توزعت العينة حسب الموقع من الجمعية علي النحو التالي: ٢٦% من العاملين الجمعيات الأهلية محل البحث ، و٧٤% من المستفيدين من أنشطة وخدمات الجمعيات.

٥- توزعت العينة حسب الحالة الاجتماعية على النحو التالي: ٤٠%من المتزوجين، و٢٩.٢% من غير المتزوجين ، و٢٠% من الأرامل ، وأخيرا ١٠.٨% من المطلقات.

٦- توزعت العينة حسب **المهنة** على النحو الآتي: ١٢.٤% لا يعمل، و١٨% من الطلاب، و١٠.٨% من موظفي الحكومة، و٢٠% من العاملين بأجر، سواء في الأعمال المنزلية أو الأجراء.

٧- توزعت العينة حسب **الدخل** على النحو التالي: ٣٤% يقع دخلهم ما بين الألف والألفين جنية، و٣٠.١% لا يوجد لديهم أي دخل، و١٦.٤% يقع دخلهم ما بين الخمسمائة والألف جنية، و١٣.٢% أقل من خمسمائة جنية، وأخيراً ٦% يزيد دخلها عن الألفين جنيها.

سابعاً:مناقشة نتائج الدراسة الميدانية:

١. مؤشرات الاستدامة في الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي:

تُعدَّ المؤشرات الاجتماعية أحد أهم المرتكزات التي يقوم عليها أي نشاط تنموي، وقد عنيت كافة التقارير والدراسات الدولية المعنية ببحوث التنمية المستدامة بأخذ الجانب الاجتماعي في الاعتبار عند الاتجاه نحو تصميم المؤشرات الخاصة بهذا النمط من التنمية، ومن ثم كانت المؤشرات الخاصة بالجوانب الاجتماعية محل اهتمام الباحثة في الدراسة الراهنة، وكما سبق الإشارة في الجزء الخاص بتصميم

أداة البحث فإن الباحثة اعتمدت في بنائها لهذا المقياس على التقارير والبحوث الدولية، مع ملاحظة تعديل بعض تلك المؤشرات بما يتوافق والدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في المجال التنموي، وفيما يلي نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بمؤشرات الاستدامة:

جدول(٤) مؤشرات الاستدامة في الأنشطة الاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني في مجتمع البحث

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	المساهمة في مشروعات تهدف إلى الحد من مشكلة أطفال الشوارع	٣.٠٠	١.١٥٩	الرابع
٢	تقديم استشارات أسرية	٢.٤٥	١.١٦٨	الخامس
٣	تقديم مساعدات للفتيات المقدمات على الزواج من الفقراء	٣.١٢	٠.٨٣٢	الأول
٤	تنمية المشاركة التطوعية عند المواطنين	١.٦٠	١.٢٣٩	العاشر
٥	تقديم استشارات نفسية	٢.٣٨	١.١٨٥	السادس
٦	القيام بأنشطة ترفيهية لشغل وقت فراغ الشباب	٣.٠٥	٠.٩٧٨	الثالث
٧	رعاية أسر المسجونين	٢.١٥	١.١٩٧	الثامن
٨	ممارسة انشطة من شأنها دعم المساواة بين الجنسين	٢.٣٢	١.١٩٤	السابع
٩	تقديم الرعاية للأحداث	١.٥٢	١.٢٥٦	حادي عشر
١٠	تقديم أنشطة من شأنها العمل على تمكين المرأة	٣.٠٨	٠.٨٤٢	الثاني

١١	اشراك الشباب في انشطة من شأنها تعزز من دورهم التنموي	١.٦٣	١.١٩٩	التاسع
	المتوسط العام	٢.٣٩		

تظهر بيانات الجدول السابق الاحدعشر مؤشراً من مؤشرات استدامة الأنشطة التنموية لمؤسسات المجتمع المدني، وتظهر البيانات أنه من بين المؤشرات الاحد عشر أن هناك أربعة مؤشرات فقط قد حصلت على وزن متوسط وفقاً للوسط الحسابي المرجح الذي اعتمدته الباحثة، أما باقي المؤشرات فقد حصل ثلاثة مؤشرات على وزن منخفض للغاية وأربعة على وزن منخفض.

وفي مقدمة المؤشرات التي حصلت على تقدير متوسط، جاء مؤشر: تقديم المساعدات للفتيات المقدمات على الزواج من الفقراء، بمتوسط حسابي(٣.١٢) وانحراف معياري (٠.٨٣٥)، يليه وفي الترتيب الثاني مؤشر: تقديم أنشطة تعمل على تعزيز عملية تمكين المرأة بمتوسط حسابي(٣٠.٨) وانحراف معياري(٠.٨٤٢)، وفي الترتيب الثالث جاء مؤشر: القيام بأنشطة ترفيهية لشغل وقت فراغ الشباب بمتوسط حسابي(٣.٠٥) وانحراف معياري (٠.٩٧٨)، وفي الترتيب الرابع جاء مؤشر:المساهمة في مشروعات تهدف إلى الحد من مشكلة أطفال الشوارع بمتوسط حسابي(٣.٠٠)وانحراف معياري (١.٠١٥٩).

٢. مؤشرات الاستدامة في الانشطة ذات الطابع الاقتصادي:

تحظى المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة أولوية قصوى بالنسبة للكثير من المؤسسات والهيئات الدولية المعنية بقضايا الإنسان والتنمية عموماً ، وربما يعود ذلك إلى استمرارية تلك السطوة التي يمارسها العامل الاقتصادي في تحديد مستويات النمو بالنسبة لمختلف البلدان، صحيح أن العاملين في حقل التنمية أدخلوا مؤشرات أخرى اجتماعية وثقافية وسياسية وصحية وبيئية إلى جانب المتغير الاقتصادي، إلا أنه يبدو أن قدر التنمية بكافة صنوفها أن تبقى أثيره في الحيز الاقتصادي الذي بدأ الحديث عنه منذ عشرات السنين، وربما يعود ذلك إلى أن كافة أشكال ومتغيرات التنمية الأخرى السابق الإشارة إليها تفعّل من خلال الإطار الاقتصادي، فالعمل الثقافي والصحي والبيئي بل والسياسي مرهون بالمتغير

الاقتصادي إلى حد كبير، وفيما يلي تعرض الباحثة لنتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بمؤشرات الاستدامة في الانشطة الاقتصادية لمؤسسات المجتمع المدني في مجتمع البحث:

جدول (٥) مؤشرات الاستدامة في الأنشطة الاقتصادية لمؤسسات المجتمع المدني في مجتمع البحث

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	القيام بدورات تدريبية مهنية	٣.٢١	٠.٧٦٣	الثاني
٢	دعم المشروعات الصغيرة	٢.٥٩	٠.٨٤٢	الرابع
٣	المساهمة في مشروعات تشغيل الشباب	٢.١٢	١.٦٨٧	الثامن
٤	المشاركة في مشروعات البنية الأساسية	١.١٥	١.٩٢٥	الحادي عشر
٥	المشاركة في صيانة مشروعات النفع العام	١.٤٥	١.١٨١٩	العاشر
٦	تأهيل حديثي التخرج لسوق العمل	٢.٣٥	١.٥١٨	السابع
٧	دعم النشاط الاقتصادي عبر إقامة المعارض التشجيعية	١.٧٥	١.٧٤١	التاسع
٨	برنامج الأسر المنتجة	٣.١٢	٠.٨٠٤	الثالث
٩	كفالة أسر الأيتام والفقراء	٣.٢٣	٠.٧٥١	الاول
١٠	المنح والقروض الصغيرة	٢.٥٥	٠.٩١٤	الخامس
١١	العمل على مكافحة الفقر	٢.٤١	١.٤١٨	السادس
المتوسط العام		**٢.٣٥**		

حيث تبين بيانات الجدول السابق أن هناك احد عشر مؤشراً لاستدامة الأنشطة التنموية لمؤسسات المجتمع المدني في المجال الاقتصادي، كما توضح البيانات أيضاً أنه من بين المؤشرات الاحد عشر، أن هناك ثلاثة مؤشرات فقط حصلت على وزن متوسط وفقاً للوسط الحسابي المرجح الذي اعتمدت عليه الباحثة، في حين حصلت باقي المؤشرات على وزن منخفض للغاية أو منخفض.

وجاء في مقدمة المؤشرات التي حصلت على وزن متوسط المؤشر الخاص بكفالة أسر الأيتام والفقراء بمتوسط حسابي(٣.٢٣)وانحراف معياري(٠.٧٥١)، وفي الترتيب الثاني جاء المؤشر الخاص: بتقديم دورات تدريبية مهنية بمتوسط حسابي (٣.٢١) وانحراف معياري (٠.٧٦٣) وفي الترتيب الثالث جاء مؤشر: المشاركة في برنامج الأسر المنتجة بمتوسط حسابي (٣.١٢) وانحراف معياري (٠.٨٠٤).

٣. مؤشرات الاستدامة في الأنشطة ذات الطابع الثقافي

على الرغم من أن التقارير الدولية المعنية بالتنمية المستدامة ومؤشراتها لم تفرد بنداً مستقلاً تحت مسمى المؤشرات الثقافية، إلا أن تلك التقارير تضمنت العديد من المؤشرات التي يمكن تصنيفها وجمعها تحت مظلة العمل الثقافي، وهو الأمر الذي حدا بالباحثة إلى إفراد جزء من المقياس يتضمن عدد من المؤشرات يغلب عليها جميعاً الطابع الثقافي، وقد كانت الباحثة مدفوعة في هذا الإجراء من إيمانها بأهمية المكون الثقافي في العملية التنموية بوجه عام والتنمية المستدامة على وجه الخصوص، وفيما يلي تعرض الباحثة لنتائج الدراسة الميدانية حول مؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الثقافي:

جدول(٦)مؤشرات الاستدامة في الأنشطة الثقافية لمؤسسات المجتمع المدني في مجتمع البحث

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	عمل ندوات تثقيفية لرفع الوعي لدى أفراد المجتمع بالقضايا العامة	٢.٨٥	١.٦١٨	الخامس
٢	تنمية قدرات الطلاب في مجال التعليم من خلال مجموعات التقوية	٣.٧٥	٠.٤٦٣	الاول
٣	محاربة الظواهر السلبية،مثل:ختان الإناث	٢.٧١	١.٦٨٤	السادس
٤	طباعة كتيبات ومطبوعات متنوعة	٢.٤٥	١.٧١٥	الثامن
٥	تحمل نفقات التعليم لغير القادرين	١.٥	١.٩٥١	الحادي

				عشر
٦	فتح فصول محو الأمية	٣.٧١	٠.٤٧٨	الثاني
٧	إتاحة المكتبة للمواطنين	٢.٥٨	١.٦٩٨	السابع
٨	إقامة معارض للكتب والمشاركة في الاحتفالات العامة	١.٨٠	١.٨٥٩	العاشر
٩	عمل دورات تدريبية في مجال الكمبيوتر	٣.٦١	٠.٥١٤	الثالث
١٠	تقديم خدمات لطلاب الجامعات	٣.٥٥	٠.٥٧١	الرابع
١١	تصحيح المفاهيم الخاطئة ذات الآثار الضارة على المجتمع	٢.١٥	١.٧٨٤	التاسع
المتوسط العام		**٢.٧٨**		

حيث قد كشفت بيانات الجدول السابق(٦) أن هناك إحد عشر مؤشرا للاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع الثقافي، وتظهر البيانات أنه من بين المؤشرات الإحد عشر أن هناك أربعة مؤشرات حصلت على وزن مرتفع حسب الوسط المرجح والوزن النسبي الذي اعتمدت عليه الباحثة، في الترتيب الأول جاء مؤشر: تقديم تنمية قدرات الطلاب في مجال التعليم من خلال مجموعات التقوية بمتوسط حسابي(٣.٧٥) وانحراف معياري (٠.٤٦٣)، وفي الترتيب الثاني جاء مؤشر فتح فصول محو الأمية بمتوسط حسابي(٣.٧١) وانحراف معياري(٠.٤٧٨) وفي الترتيب الثالث جاء مؤشر التدريب في مجال الحاسب الآلي بمتوسط حسابي(٣.٦١) وانحراف معياري (٠.٥١٤) وفي الترتيب الرابع جاء مؤشر تقديم خدمات لطلاب الجامعة بمتوسط حسابي (٣.٥٥% وانحراف معياري(٠.٥٧١).

وفضلاً عن المؤشرات الأربعة التي حصلت على وزن مرتفع، تظهر البيانات مؤشرين آخرين حصلا على وزن متوسط وهما: المؤشر الخامس الخاص بعمل ندوات تثقيفية لرفع الوعي لدى أفراد المجتمع بالقضايا العامة والذي حصل على متوسط حسابي (٢.٨٥) وانحراف معياري(١.٦١٨) والمؤشر السادس الخاص

بمحاربة الظواهر السلبية في المجتمع مثل ختان الإناث، بمتوسط حسابي(٢.٧١) وانحراف معياري (١.٦٨٤).

أما باقي المؤشرات وعددها خمسة، فقد حصلت ثلاثة منها على وزن منخفض واثنان حصلا على وزن منخفض للغاية.

٤. مؤشرات الاستدامة في المجال البيئي والصحي:

يُعدَّ المجال البيئي والصحي أحد أهم المجالات التي نشطت فيها مؤشرات التنمية المستدامة وفقاً للتقارير الدولية، فالحديث عن استدامة التنمية بدأ – وفقاً للأدبيات التي عرضت لها الباحثة في الإطار النظري للبحث– في قضايا البيئة والصحة، من هنا تضمن مقياس الدراسة الراهنة عدد من المؤشرات التي تتعلق باستدامة التنمية في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني، وفيما يلي نتائج الدارسة الميدانية في هذا الشأن:

جدول (٧) مؤشرات الاستدامة في الأنشطة البيئية والصحية لمؤسسات المجتمع المدني في مجتمع البحث

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	توعية المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة	٢.٣٢	١.٣٨٨	الثامن
٢	المساهمة في التخلص الآمن من القمامة	٢.١٣	١.٤١٦	التاسع
٣	المشاركة في حملات تطعيم الأطفال	٤.٣٥	٠.٧١٥	الأول
٤	تقديم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة	٤.٣٠	٠.٧٥١	الثاني
٥	المشاركة في مشروعات توفير استهلاك الكهرباء	٢.٨١	١.٢١١	السادس
٦	التصدي للمشروعات الضارة بالبيئة	٢.٥٠	١.٣١٥	السابع
٧	المساهمة في مشروعات اعادة تدوير	١.٢٥	١.٨٥٤	الحادي

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	المخلفات			عشر
٨	توعية المواطنين بأهم الحفاظ على المياه	١.٥٠	١.٦٨٥	العاشر
٩	تقوم بأنشطة تهدف إلى تجميل البيئة عبر زيادة المساحات الخضراء	٣.٢١	٠.٨١٦	الرابع
١٠	المساهمة في حملات تطعيم الأمهات	٣.٢٣	٠.٧٩٨	الثالث
١١	إمداد المواطنين بمصدر مياه صحي	٢.٩٥	٠.٩١١	الخامس
المتوسط العام		**٢.٧٧**		

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق أن هناك إحدعشر مؤشرا للاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني في مجال البيئة والصحة، وتظهر البيانات أنه من تلك المؤشرات الإحد عشر هناك مؤشرين حصلا على وزن مرتفع للغاية وهما: المشاركة في حملات تطعيم الأطفال بمتوسط حسابي (٤.٣٥) وانحراف معياري (٠.٧١٥)، يليه مؤشر تقديم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة بمتوسط حسابي(٤.٣٠) وانحراف معياري(٠.٧٥١).

فضلاً عن ذلك توضح البيانات أن هناك أربعة مؤشرات حصلوا على وزن متوسط وهما: في الترتيب الثالث المؤشر الخاص بالمساهمة في حملات تطعيم الأمهات بمتوسط حسابي (٣.٢٣) وانحراف معياري(٠.٧٩٨) يليه في الترتيب الرابع المؤشر الخاص بممارسة المؤسسات لأنشطة تهدف إلى تجميل البيئة بمتوسط حسابي (٣.٢١) وانحراف معياري (٠.٨١٦) ، وفي الترتيب الخامس جاء المؤشر الخاص بإمداد المواطنين بمصدر صحي للمياه بمتوسط حسابي (٢.٩٥) وانحراف معياري (٠.٩١١) ، وفي الترتيب السادس جاء مؤشر المشاركة في مشروعات تستهدف توفير الطاقة الكهربائية بمتوسط حسابي (٢.٨١) وانحراف معياري (١.٢١١).

٥. الترتيب العام لأبعاد مقياس مؤشرات الاستدامة:

جدول (٨) تريب أبعاد مقياس مؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	الاجتماعي	٢.٣٩	١.٨٥٩	الثالث
٢	الاقتصادي	٢.٣٥	١.٥٤٥	الرابع
٣	الثقافي	٢.٧٨	١.٤١٥	الأول
٤	البيئي الصحي	٢.٧٧	١.٤٣٣	الثاني

فقد أفصحت بيانات الجدول السابق أن البعد الثقافي يحتل الترتيب الأول بالنسبة لأبعاد مقياس مؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني بمتوسط حسابي قدره(٢.٧٨) وانحراف معياري (١.٤١٥)، يليه في الترتيب الثاني البعد البيئي/ الصحي بمتوسط حسابي (٢.٦٣) وانحراف معياري (١.٤٣٣)، وفي الترتيب الثالث جاء البعد الاجتماعي بمتوسط حسابي(٢.٣٥) وانحراف معياري (١.٨٥٩) وفي الترتيب الرابع والأخير جاء البعد الاقتصادي بمتوسط حسابي (٣٩،٢) وانحراف معياري (١.٥٤٥).

والملاحظة المهمة على البيانات السابقة هي وقوع كافة أبعاد المقياس في فئة الوزن المتوسط باستثناء البعد الاجتماعي الذي جاء في فئة الوزن المنخفض حسب الوسط المرجح الذي اعتمدت عليه الباحثة.

٦. دور المتغيرات الوسيطة في تحديد مؤشرات الاستدامة لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني:

٦-١ الفروق بين الذكور الإناث على أبعاد مقياس مؤشرات الاستدامة.

جدول رقم(٩) الفروق بين عينة الذكور وعينة الإناث على أبعاد مقياس مؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني

أبعاد المقياس	النوع	ن	المتوسط الحسابي	قيمة ت	الدلالة
الاجتماعي	ذكور	١٣٠	1.1890	.424	.672
	إناث	١٢٠	1.1807		
الاقتصادي	ذكور	١٣٠	1.0520	1.479	.140
	إناث	١٢٠	1.0233		
الثقافي	ذكور	١٣٠	4.8000	2.566	.011**
	إناث	١٢٠	4.3415		
البيئي/ الصحي	ذكور	١٣٠	4.2521	2.521	.001**
	إناث	١٢٠	4.7415		
*** دالة عند مستوى معنوية (٠.٠٥) ** دالة عند مستوى معنوية (٠.٠١)**					

باستخدام الاختبار الإحصائي لقياس الفروق بين مجموعتين(ت)توضح بيانات الجدول السابق ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الذكور وعينة الإناث على البعد الأول من مقياس مؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني(البعد الاجتماعي).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الذكور وعينة الإناث على البعد الثاني من مقياس مؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني(البعد الاقتصادي).
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين عينة الذكور وعينة الإناث على البعد الثالث من مقياس مؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني (البعد الثقافي) لصالح عينة الذكور.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(٠.٠١) بين عينة الذكور وعينة الإناث على البعد الرابع من مقياس مؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني (البعد البيئي الصحي) لصالح عينة الإناث.
- ويمكن تفسير الفروق بين الذكور والإناث في البعد الثالث (الثقافي) والرابع (البيئي الصحي) بأن الذكور هم الأكثر شعورا بالأنشطة الثقافية التي تقدمها المؤسسات الأهلية في مجتمع البحث ، في حين أن الإناث أكثر دراية وشعورا بالخدمات التي تقدمها الجمعية في المجال الطبي على وجه الخصوص (تطعيمات الأطفال والأمهات).

٦-٢ التباين بين المستويات التعليمية لأفراد عينة البحث على أبعاد مقياس مؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني

جدول رقم (١٠) يوضح التباين بين فئات العينة حسب المستويات التعليمية على أبعاد مقياس مؤشرات الاستدامة لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني

أبعاد المقياس		مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة ف	مستوي تعليمي	العدد	المتوسط الحسابي
الاجتماعي	بين المجموعات	٦٥.٢٦٦	٣٢.٦٣٣	٢	٣.٣١٦	دون المتوسط	٦٥	٣٠.٨٠٠٠
	داخل المجموعات	٣٢٠٧.٩٩٩	٩.٨٤٠	٣٢٦		متوسط	١١٠	٣١.٢٨١٠
	المجموع	٣٢٧٣.٢٦٤	–	٣٢٨		جامعي فأعلي	٧٥	٣١.٩١٥٣
الاقتصادي	بين المجموعات	٢٢.٩٠١	١١.٤٥٠	٢	١.٨٦٧	دون المتوسط	٦٥	٢٢.٢٣٣٣
	داخل المجموعات	١٩٩٨.٨٧٤	٦.١٣٢	٣٢٦		متوسط	١١٠	٢٢.٢٨٩٣
	المجموع	٢٠٢١.٧٧٥	–	٣٢٨		جامعي فأعلي	٧٥	٢٢.٨١٣٦
الثقافي	بين المجموعات	١٤.٥٤١	٧.٢٧٠	٢	٢.٦٥٥	دون المتوسط	٦٥	١٣.٤٠٠٠
	داخل المجموعات	٨٩٢.٧٧٩	٢.٧٣٩	٣٢٦		متوسط	١١٠	١٣.٢٢٣١

أبعاد المقياس		مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة ف	مستوي تعليمي	العدد	المتوسط الحسابي
	المجموع	٩٠٧.٣١٩	–	٣٢٨		جامعي فأعلي	٧٥	١٣.٧١١٩
البيئي/ الصحي	بين المجموعات	٤٠.٢٣٤	٢٠.١١٧	٢	٦.٨٠٩**	دون المتوسط	٦٥	١٣.١٣٣٣
	داخل المجموعات	٩٦٣.١٢٢	٢.٩٥٤	٣٢٦		متوسط	١١٠	١٢.٨٥٩٥
	المجموع	١٠٠٣.٣٥٦	–	٣٢٨		جامعي فأعلي	٧٥	١٣.٦٦٩٥

** دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١ * دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥

توضح بيانات الجدول السابق وباستخدام الاختبار الإحصائي تحليل التباين احادي الاتجاه أنه لا يوجد تبيان بين فئات العينة المستويات التعليمية (دون المتوسط، متوسط، جامعي فأعلى)على الأبعاد الأربعة لمقياس مؤشرات الاستدامة لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني. حيث جاءت جميع قيم (ف)غير دالة إحصائياً. وهو ما يعني أن ثمة اتفاق بين كافة مجموعات العينة الفرعية الأربعة تقديرات لأدوار مؤسسات المجتمع المدني في أنشطة التنمية المستدامة، وهو ما يعطي دلالة وثقة في جملة النتائج التي خلصت إليها الدراسة الحالية.

ثامناً:مناقشة النتائج:

- **النتائج الخاصة بالسؤال الأول: مؤشرات الاستدامة في الأنشطة الاجتماعية.**

خلصت الدراسة الميدانية إلى أن المتوسط العام لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي جاءت منخفضة، حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (٢.٣٩)،ومن هنا يمكن للباحثة القول بأن أنشطة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي لا ترقى إلى ما يتوقعه الكثيرون من تلك المؤسسات.

وثمة عدد من **الملاحظات** يمكن رصدها على تلك النتيجة، **الملاحظة الأولى:** أن اثنين من المؤشرات التي حصلت على وزن متوسط ذات صلة بالمرأة، وهو أمر في منتهى الأهمية إذ أن العمل التنموي بوجه عام لا يمكن أن يستقيم بدون تعزيز أدوار المرأة ومكانتها في المجتمع.

إن واحدة من أهم المعضلات التي تواجه العمل التنموي في المجتمع المصري بوجه عام تتعلق بوضع المرأة في المجتمع، فالدراسات والبحوث تؤكد أن المرأة في المجتمع المصري ما زالت تعاني من كثير من المشكلات التي تعوق من قدراتها علي المشاركة التنموية، ومن ثم فإن تعزيز مكانة المرأة وتقديم المساعدات لها أمر من شأنه أن يزيد من قدرتها على العمل والمشاركة في الجهود التنموية.

فضلاًعن ذلك فإن تحقيق الاستدامة التنموية في المجتمع أمر يتأتى في جانب كبير منه بواسطة العمل على تعزيز قدرات المرأة في الوقت الراهن، وهذا الأمر يتحقق من خلال الدعم الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني للنساء وفي كافة صوره، سواء كانت الصورة عبر دعم الفتيات الفقيرات في الزواج، أو القيام بأنشطة من شأنها تدعيم وتمكين المرأة في المجتمع.

الملاحظة الثانية،وهي الأكثر أهمية من وجهة نظر الباحثة، وتتمثل في حصول عدد كبير من المؤشرات (سبعة مؤشرات) على وزن منخفض ومنخفض للغاية، وهو ما يعني أن أدوار مؤسسات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي في الوقت الراهن تفتقر القوة التي يمكن من خلالها القول بأن تلك الجمعيات تعمل على تحقيق الاستدامة الاجتماعية للمجتمع. ويقودنا هذا الوضع إلى طرح العديد من التساؤلات حول الأسباب التي تحد من قدرات تلك المؤسسات على ممارسة أنشطة تصب في مجال التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي، والإجابة على تلك التساؤلات تحيلنا للرجوع للدراسات السابقة في مجال انشطة المجتمع المدني، والتي

أوضحت أن عمل مؤسسات هذا القطاع يواجه بالعديد من العراقيل والصعوبات التي تحد من فعاليته وقدرته على تحقيق الأهداف المأمولة منه، من تلك الدراسات : دراسة **(نبيلة حمزة)**[١]، ودراسة**(نجوي سمك وآخرون)**[٢]، ودراسة**(منير خوري)**.[٣]

ومن هنا يمكن القول بأن تدني قدرة مؤسسات المجتمع المدني على تحقيق الاستدامة التنموية في الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي مسألة تتطلب إعادة النظر إلى الشروط والسياقات الاجتماعية والقانونية التي تعمل في ظلها تلك المؤسسات، فإذا كان سقف التوقعات من أنشطة تلك المؤسسات هو سقف عالي والآمال المعقودة عليها آمال كبيرة ، فمن الضروري البدء ومن الآن في إعادة النظر في السياقات المختلفة التي تعمل من خلالها تلك المؤسسات.

فواقع الأمر بالنسبة للمجتمع المدني،يقول بأن المجتمع المدني يعمل في ظل شبكة معقدة من القوانين،هي امتداد للاطار الروتيني الذي يميز عمل قطاع كبير من مؤسسات الدولة في مصر، لابد من الانتباه إلى أنه قد آن الأوان لخلق حالة من المرونة في التعامل مع قضايا المجتمع المدني، والعمل على فك الكثير من القيود التي تحاصر مؤسسات هذا المجتمع في عملها.

•النتائج الخاصة بالسؤال الثاني: مؤشرات الاستدامة في الأنشطة الاقتصادية.

توصلت الدراسة إلى أن المتوسط العام لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني في مجال الاقتصادي جاء منخفض، إذ بلغ الوسط الحسابي المرجح(٢.٣٥)،حيث أظهرت النتائج الميدانية أنه من بين المؤشرات الاقتصادية الاحد عشر هناك ثلاثة مؤشرات فقط حصلت على وزن متوسط، في حين حصلت باقي المؤشرات على وزن منخفض للغاية أو منخفض.

والملاحظة المهمة التي يمكن رصدها على النتيجة السابقة هو الضعف الذي تعاني منها مؤشرات الاستدامة في المجال الاقتصادي، فإذا ما أخذنا في

(١) نبيلة حمزة: التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية، مرجع سابق.
(٢) نجوي سمك وآخرون: دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، مرجع سابق.
(٣) منير خوري: دراسات حالة لدور المنظمات الأهلية في التنمية الريفية في لبنان، مرجع سابق.

الاعتبار – وكما أشارت الباحثة في التمهيد السابق– أن المكون الاقتصادي في العملية التنموية يُعدَّ حجر الزاوية في العمل التنموي على وجه العموم، فإن الأوزان التي حصلت عليها مؤشرات الاستدامة في الأنشطة الاقتصادية لمؤسسات المجتمع المدني تؤكد على أن هذا القطاع يعاني من ضعف شديد لا يتناسب مطلقا مع الاعتقاد السائد حول الدور الاقتصادي لمؤسسات المجتمع المدني ومع توقعات الباحثة على المستوى الشخصي.

وقد رصدت النتائج الميدانية تدني شديد في سبعة مؤشرات من المؤشرات التي تضمنهم مقياس الدراسة، وهو ما يعني أن٦٣.٦% من إجمالي المؤشرات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية لم تحقق المستوى المطلوب منها، ومن ثم جاء دور المؤسسات فيها على غير المأمول والمتوقع.

و**الملاحظة الثانية** التي تكشف عنها البيانات السابقة أن المؤشرات التي حصلت على وزن متوسط يمكن النظر إليها على أنها تمثل أدوارا تقليدية لمؤسسات المجتمع المدني، أما المؤشرات التي تحيل إلى أدوار غير نمطية يمكن أن تحدث فارقاً اقتصادياً بالنسبة لمجتمع البحث، فلم تحظ بوزن مقبول من تلك المؤشرات: المشاركة في مشروعات البنية الأساسية، المشاركة في صيانة مشروعات النفع العام، تأهيل حديثي التخرج لسوق العمل، المنح والقروض الصغيرة، الانشطة التي تصب في مجال مكافحة الفقر. لقد جاءت أوزان تلك المؤشرات من الضعف الذي يمكن معه القول بأن مؤسسات المجتمع المدني لا تمارس دوراً فاعلاً في تحقيق التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي.

وحقيقة يمكن فهم النتيجة السابقة في ضوء عدد من الاعتبارات ، جميعها تصب في الجوانب الاقتصادية التي تؤطر عمل تلك المؤسسات، الاعتبار الأول يتعلق بالموارد المالية لمؤسسات المجتمع المدني، فمن المعروف ان تلك المؤسسات تعتمد في جانب كبير من عملها على التبرعات التي تحصل عليها من المجتمع المحلي، وهذا بالقطع مورد متغير ولا يمكن التعويل عليه في عمل خطط اقتصادية طويلة المدى لتلك المؤسسات، كما يجعلها غير قادرة في كثير من الأحيان على تنفيذ الكثير من الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار أيضاً أن مسألة التمويل تُعدَّ من أكثر المسائل حساسية بالنسبة لعمل مؤسسات المجتمع المدني، أخذاً في الاعتبار موقف الدولة من تلك العملية، خاصة عملية التمويل الخارجي، والذي ترفضه الدولة في مصر رفضاً قاطعاً، مضيعة على المجتمع المدني مصدراً مهماً من مصادر التمويل، بحجة أن التمويل الخارجي يثير الكثير من المشاكل التي تتعلق بالأمن الوطني.

من ناحية أخرى يمكن فهم الضعف الذي تتسم به أنشطة الاستدامة الاقتصادية لمؤسسات المجتمع المدني في ضوء ما تحصل عليه تلك المؤسسات من دعم من قبل الدولة، فواقع الأمر يقول بأن مؤسسات المجتمع المدني لا تحصل على أي دعم مادي من قبل الدولة، ومن ثم فإن عمل تلك المؤسسات كما سلف القول يتوقف على مصادر التمويل القائمة على التبرعات المحلية، وهو أمر لا يمكن التعويل عليه كثير خاصة في المؤسسات العاملة في مجتمعات محلية صغيرة، صحيح أن هناك بعض المؤسسات الكبيرة التي تحصل على الملايين من أموال التبرعات، وهو الأمر الذي يمكنها من القيام بالكثير من المشروعات والأنشطة الاقتصادية، إلا أن عدد تلك المؤسسات قليل ولا يمكن اعتباره مؤشراً عاماً على أنشطة المجتمع المدني ذات الطابع الاقتصادي.

•النتائج الخاصة بالسؤال الثالث: مؤشرات الاستدامة في الأنشطة الثقافية.

توصلت الدراسة إلى أن المتوسط العام لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الاقتصادي جاء متوسط ،حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح(٢.٧٩)، فمن بين المؤشرات الإحد عشر هناك أربعة مؤشرات حصلت على وزن مرتفع، فضلاً عن ذلك هناك مؤشرين حصلا على وزن متوسط.

وبمقارنة المتوسط العام للمؤشرات الثقافية، نجدها قد حصلت على وزن مرتفع نسبياً مقارنة بالمؤشرات السابقة الاجتماعية والاقتصادية. وربما يعود ذلك في تقدير الباحثة إلى أن العمل الثقافي يحظى بشهرة وانتشار أوسع من الأنشطة الأخرى التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني ، فلربما لا يستفيد من البرامج

الاجتماعيــة أو الاقتصــادية إلا عــدد قليــل مــن ذوي الحاجــات المرتبطــة بتلــك الخدمات،مثل: كفالة الأيتام والأرامل والمطلقات وباقي صور الانشطة الاجتماعية والاقتصادية، أما العمل الثقافي فجماهيره واسعة مقارنة بالنشاط الاجتماعي أو الاقتصادي.

والحقيقة أن نشاط مؤسسات المجتمع المدني في المجال الثقافي من الأمور المهمة للغاية، والتي لم تركز عليها الدراسات السابقة كثيراً، وتتبع أهمية هذا المجال في الوقت الراهن في ظل التحديات التي يعيشها المجتمع المصري بعد ثورة يناير ويوليو الأخيرتين، فمع الاعتراف بأهمية الأدوار الاجتماعية والاقتصادية في المجال التنموي لعمل مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن العمل الثقافي لا يقل أهمية عن نظيره الاجتماعي والاقتصادي، وذلك لحساسية الظروف والأوضاع التي يمر بها المجتمع في الوقت الراهن. فالمتابع للأحداث وما يجري على الساحة المجتمعية يدرك جيداً أن مصر تتعرض لمؤامرة مركبة تقودها أطراف في الداخل والخارج، وتُعدَّ حرب الإشاعات ومحاولات تزييف الوعي جزء مهم من تلك المؤامرة ، فمع اتساع نطاق تأثير الفضائيات ودخول مواقع التواصل الاجتماعي حلبة التأثير الإعلامي على نطاق واسع، أصبح من المهم أن تحدث حركة ثقافية واسعة النطاق، حركة لا نكتفي فيها بأدوار مؤسسات الدولة الرسمية، بل تدخل فيها أيضاً مؤسسات المجتمع المدني لعدد من الأسباب، لعل من أهمها التراجع الملحوظ لمؤسسات الدولة في المجال الثقافي العام، فمؤسسات الدولة الرسمية وفي مقدمتها الجهاز الإعلامي للدولة ووزارة الثقافة منشغلة حقيقة الأمر بقضايا بعيدة كل البعد عما يهم المواطن المصري وهمومه الراهنة، فضلاً عن ذلك ثمة توجس وعدم اطمئنان وثقة في قنوات الدولة الرسمية، وانا هنا أكتب ملاحظاتي كباحثة اجتماعية ومواطنة من أبناء هذا المجتمع.

ثمة التفاف ملاحظ حول المؤسسات غير الرسمية العاملة في مجال الثقافة، ولعل تصاعد نجم الكثير من المنتديات الثقافية الخاصة في السنوات الأخيرة خير دليل على أهمية المجتمع المدني في النشاط الثقافي، فساقية عبد المنعم الصاوي وغيرها من المؤسسات ذات الطابع الخاص أصبحت الآن تمارس

دوراً مهماً في الحياة الثقافية في المجتمع المصري، من المتوقع أن تزيد أهمية تلك الأدوار، ومن ثم يزداد سقف التوقع من تلك المؤسسات خلال السنوات الأخيرة.

•النتائج الخاصة بالسؤال الرابع: مؤشرات الاستدامة في الأنشطة البيئية والصحية.

انتهت الدراسة إلى أن المتوسط العام لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني في مجال المجال الاقتصادي جاء متوسط،حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح(٢.٧٧)، ومن بين المؤشرات الإحدى عشر هناك مؤشرين حصلا على وزن مرتفع للغاية، وهناك أربعة مؤشرات حصلوا على وزن متوسط.

ومن ثم يمكن القول بأن المجال البيئي والصحي حظي بأكبر عدد من المؤشرات الفاعلة حسب الوسط الحسابي المرجح الذي اعتمدت عليه الباحثة، وبتفحص المؤشرات السابقة نجد أن ثلاثة مؤشرات من بين المؤشرات الخمسة التي حصلت على وزن مرتفع للغاية ومرتفع جاءت ضمن مؤشرات المجال الطبي، وربما يعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها: إن النشاط الطبي يُعدَّ أحد أهم الأنشطة التي تهتم بها مؤسسات المجتمع المدني خاصة في الأحياء الشعبية، فقلما تجد مؤسسة أهلية إلا وألحق بها مستوصف طبي يقدم خدمات متنوعة للمستفيدين من خدمات تلك المؤسسة، فضلاً عن ذلك فإن خطط وزارة الصحة في تنفيذ البرامج الخاصة بالتطعيم– سواء تطعيمات الأطفال أوالأمهات– تدرج المؤسسات الأهلية ضمن آليات تنفيذ حملاتها، ولذلك نجد أن غالبية الجمعيات والمؤسسات الأهلية تشارك في تنفيذ خطط وزارة الصحة الخاصة بحملات التطعيم على اختلافها.

أما الأنشطة الخاصة بالبيئة فمن البيانات السابقة يتضح لنا أن ثمة مؤشر وحيد حصل على تقدير متوسط، وحصلت باقي المؤشرات على أوزان منخفضة ومنخفضة للغاية، وهو ما يعني أن مؤشرات الاستدامة التنموية المتعلقة بالبيئة تعاني من تدني شديد بالنسبة لمجتمع البحث ، وهو الأمر الذي يطرح العديد من الأسئلة حول الأسباب المسئولة عن تدني تلك المؤشرات؟.

بالرجوع إلى المؤشرات الواردة في الجدول رقم (٧)،والتي حصلت على وزن منخفض ومنخفض للغاية يتضح لنا أن مؤشرين من تلك المؤشرات ذات صلة بالدور التثقيفي للمؤسسات الأهلية، وهما مؤشر توعية المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة ومؤشر الحفاظ على المياه، وربما يعود تدني دور تلك المؤسسات في

هذا الجانب التثقيفي إلى أن قضايا البيئة لا تحظي باهتمام جماهيري على المستوى المجتمعي، ومن ثم من الطبيعي ألا تجد تلك القضايا الاهتمام الكافي من قبل منظمات المجتمع المدني،هذا على الرغم من أهميتها.

أما عن تراجع باقي المؤشرات (السابع،التاسع، الحادي عشر) فيعود ذلك إلى أن تنفيذ تلك الأنشطة يتطلب دعم مالي من الصعب توفيره بالنظر إلى المسئوليات والمهام التي يتطلبها تنفيذ هذه المؤشرات، فسواء تعلق الأمر بالمساهمة في التخلص الآمن من القمامة أو التصدي للمشروعات الضارة للبيئة أو المساهمة في مشروعات إعادة التدوير، فإن كل تلك الأنشطة تتطلب رؤوس أموال ضخمة بالقطع يصعب توفرها في ظل الموارد المالية المحدودة لمؤسسات المجتمع المدني في مجتمع البحث.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني للأعوام ٢٠١٢، ٢٠١٨، ٢٠١٩، حيث ظلت الدول الذي يغطيها التقرير علي نفس مستوي استدامة منظمات المجتمع المدني الذي كانت عليه في عام ٢٠١١، ويقع تصنيف مصر في فئة الاستدامة المعاقة، وهو أقل مستويات استدامة منظمات المجتمع المدني، وذلك في خمسة أبعاد، وهي: البيئة القانونية والقدرة التنظيمية والسلامة المالية والمناصرة والصورة العامة . وعلي الرغم من أن السلامة المالية والقدرة التنظيمية لايزالا يؤثران علي نطاق الخدمات المقدمة وجودتها، فإن تقديم الخدمات هو البعد الأقوى لاستدامة منظمات المجتمع المدني، مع وجود هذا البعد فى نطاق الاستدامة المتطورة، تقدم منظمات المجتمع المدني في مصر مدي واسع من الخدمات لتلبية الأحتياجات الاساسية، مثل: التعليم والصحة والاحتياجات الخاصة للسكان المهمشين،وتتجاوز الخدمات الحاجات الاساسية لتعالج قضايا مثل الحماية البيئية وتمكين المرأة بشكل أقل تواتراً.(١)

(١) تقرير استدامةمنظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٢ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص٦.

التوصيات:

– تري الدراسة انه علي المستوي المفاهيمي والتطبيقي ، ان هناك بالدول العربية طابع اشكالي ينطوي عليه مفهوم المجتمع المدني وطابع تطبيقي للممارسة مشوش ، مما يتطلب تأصيل وإعادة صياغة المفهوم وتحديد مدلولاته النظرية والعملية.

أما من حيث علاقة المجتمع المدني بالدولة ، ان جوهر مشكلة المجتمع المدني في مصر تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، مما يجعل من هذه السلطة كمراقب دائم يعمل ضد استقلالية مؤسسات المجتمع المدني أو حرية التحرك داخل الدولة ومؤسساتها ولذلك توصي الدراسة بالآتي:

– الترابط بين الدولة والمجتمع المدني ، كأنهما توأمان سياسيان ، حيث توفر الدولة الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لعمل المجتمع المدني ، ويقوم المجتمع المدني بدوره بممارسة الضغوط لإقرار المساءلة التي تبقي الحكومات علي المسار الصحيح ، وهذا لايعني ان المجتمع المدنيجزء من الدولة أو العكس ، ويتم ذلك الترابط من خلال

– ضرورة المشاركة مع عدد من الوزارات ، ما يمكن أن تؤدي إليه المشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني من نتائج في خدمة المجتمع والعمل على إنجاز مستوى عالي من مؤشرات الاستدامة التنموية ، نظرا لقدرة تلك المؤسسات على التواصل المباشر مع الجماهير وإيصال الكثير من الخدمات إلى مستحقيها بدرجة تفوق أجهزة تلك الوزارات. وان تنضم مؤسسات المجتمع المدني للمؤسسات الدينية الرسمية بالدولة ، لكي تكون أكثر فعالية في الاستخدام ، ذلك أن المؤسسات الدينية

تعتبر أكثر مصداقية من أي مؤسسات غير رسمية وغير دينية. ويؤدي ذلك الي تدعيم مؤسسات المجتمع المدني رسميًا وتنظيميًا واداريًا.

– أن الأهداف قصيرة الأجل التي تشمل غالبية أنشطة تلك المؤسسات لا يمكن أن تضمن تحقيق نتائج جيدة في مجال التنمية المستدامة، ويجب أن يضع العاملين بمؤسسات المجتمع المدني نصب أعينهم وضمن مخططات العمل بتلك المؤسسات الأهداف التنموية طويلة الأجل التي تندرج تحت مسمي التنمية المستدامة

– ضرورة ربط تلك المؤسسات بقاعدة بيانات تكنولوجية ، مما يسهل مراقبتها ، وذلك بديلًا عن المراقبة الأمنية والشُرطية الغير لائقة لجمعيات المجتمع المدني ، وذلك في ضوء خطة قومية لنشر ثقافة المجتمع المدني والتنبيه على أهمية الأدوار المتعددة التي تقوم بها مؤسسات هذا المجتمع ، من حيث كونها القطاع الثالث الذي يدعم أوجه القصور التي تشوب خدمات أجهزة الدولة الرسمية.

– ضرورة إعادة النظر في اللوائح والقوانين التي تنظم عمل مؤسسات المجتمع المدني خاصة تلك اللوائح الخاصة بالتمويل ومصادر الدعم، فعمل تلك المؤسسات وقدرتها على تحقيق أهدافها قائم بالدرجة الأولى على مقدراتها المالية ، والتي تعاني من ضعف شديد في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الدولة.

– ضرورة تطوير البرامج والسياسات الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني لتوسيع دائرة انشطتها وتفعيل الكثير من الأدوار التي يمكن أن تقوم بها في مجال التنمية المستدامة، خاصة في المجتمعات المحلية التي هي الأكثر احتياجات لأدوار وانشطة تلك المؤسسات في المجال التنموي بوجه عام ومجال التنمية المستدامة على وجه الخصوص.

وعلى الرغم من توافر إسهامات مهمة فى نظرية المجتمع المدنى منذ عام ٢٠٠٣، فإن "ممارسة" المجتمع المدنى هى التى واجهت التحدى الأكبر فى ضوء التطورات السياسية والأقتصادية فى انحاء عديدة من العالم ، فعلى الصعيد السياسى، ظهرت محاولات لتقييد هامش النشاط المستقل للمواطنين أو انهائه، حيث صاغت حكومات تمتد من روسيا الى البرازيل، ومن مصر الى كمبوديا، ومن اوغندا الى الولايات المتحدة الاميركية، قوانين وانظمة وشروطاً أكثر صرامة لتسجيل المنظمات غير الحكومية والمجموعات المدنية الأخرى وقد برّر العديد من هذة المحاولات على انها "حرب على الارهاب" وظهرت الحاجة الى فرض قيود شديدة على دعم المنظمات التى اعتبرت قنوات لتمويل الإرهاب، لكن حالات قليلة جداً كهذة قدمت للمحاكمة بنجاح. ويبدو ان وراء هذه التحركات دوافع سياسية أعمق، وشكوكًا مسبقة بشأن التأثير المتنامى للمجتمع المدنى. كما ان هناك خطّ هجوم آخرموجهًا ضد مساءلة المنظمات غير الحكومية، وهو ما اعُتبر مصدر قلق لهذه المنظمات نفسها (وكانت قابلة لتحسينات ملموسة خلال السنوات القليلة الماضية)، غير ان النقاد يتخذون هذة المسألة الآن لإثاره تسؤلات وشكوك أوسع حول تأثيرها المتزايد([1]).

([1])مايكل إدواردز(٢٠١٥): المجتمع المدني النظرية والممارسة، ترجمة: عبد الرحمن عبد القادر شاهين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، ط (١)، ص ٤٨ .

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

١. أحمد منير سليمان(١٩٩٦): الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية، دار الراتب الجامعية، بيروت.

٢. إدارة الجمعيات بمديرية الشؤون الاجتماعية بمحافظة المنوفية(٢٠١٦)، الكتاب الإحصائي.

٣. أماني قنديل(٢٠١٠): مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة،رقم (٣٣)، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

https://amanikandil.com

٤.ـــــــ(٢٠١٨): أي دور يلعبه المجتمع المدني العربي، قراءة نقدية للواقع والأدبيات، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

https://amanikandil.com

٥. الأمم المتحدة (٢٠١٢):مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الوثيقة الختامية (المستقبل الذي نصبو إليه)، النسخة العربية.

٦. انتونى غدنز(٢٠٠٥):علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط٤.

٧. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(٢٠٠٦):تقرير التنمية البشرية(مؤشرات التنمية البشرية)النسخة العربية.

٨. برهان غليون(١٩٩٢): بناء المجتمع المدني العربي– العوامل الداخلية والخارجية، المستقبل العربي، السنة الرابعة عشر،مج(٤)،ع(١٥٨).

٩. تامر ياسر فتحي الهنداوى، نسرين صالح محمد صلاح(٢٠١٠): دور المنظمات غير الحكومية في تخطيط وتقويم برامج محو أمية الكبار في مصر

وباكستان: دراسة مقارنة، بحث منشور،مؤتمر مركز تعليم الكبار،جامعة عين شمس.

١٠. تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني (٢٠١٢- ٢٠١٦- ٢٠١٨- ٢٠١٩): لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.usaid.gov default files documens.Pdf.

١١. تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني(٢٠١٧): لمنطقة الشرق الاوسط وأفريقيا، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

http://maharatfoundation.org.media.2017-cso-su.

١٢. جورج قرم(١٩٩٧):التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي- حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية(٦)،الأمم المتحدة ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٣.حامد إبراهيم هطل(نوفمبر ٢٠٠١):النظام الشامل لتخطيط استعمالات الأراضي بإمارة دبي لتحقيق التنمية المستدامة،معهد التخطيط القومي، القاهرة.

١٤.جلال خشيب ، آمال وشنان (٢٠١٦): الدولة والمجتمع المدني حدود التأثير والتأثر ، مركز إدراك للدراسات والاستشارات https://idraksy.net>state-and-civil-so

١٥. دوجلاس موسشيت(٢٠٠٠):منهاج متكامل للتنمية المستدامة،(في):دوجلاس موسشيت(محرر): مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة.

١٦. رضا سلامة هليل(٢٠١٠):القدرات التخطيطية للجمعيات الأهلية، بحث منشور، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية،مج(٤)،ع(٢٩)، كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة حلوان.

١٧. زينب صالح الأشوح(٢٠٠٠): دور المنظمات الاجتماعية الأهلية في مجالات التنمية البشرية في مصر "دراسة تطبيقية على مؤسسة المدينة المنورة الخيرية

للبر والخدمات الاجتماعية"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة الرابعة،ع(١١).

١٨. زينب عبدالعظيم (ب. ت): الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في دور المنظمات الحكومية في ظل العولمة التجربتان الصرية واليابانية،(تحرير): نجوى سمك، السيد صدفي عابدي.

١٩. سعاد إبراهيم وآخرون(٢٠٠٢): المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي– دراسة ميدانية على السودان، مركز البحوث العربية، القاهرة،ميريت للنشر والمعلومات.

٢٠. سعد الدين إبراهيم (١٩٩٢):المجتمع المدني والمجتمع الديمقراطي في الوطن العربي، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة.

٢١. شهيدة الباز(١٩٩٧)المظمات الأهلية العربية علي مشارف القرن الحادي والعشرين،محددات الواقع وآفاق المستقبل، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.shabakaegypt.net.

٢٢. عبدالرحمن صوفي عثمان، محمود محمود عرفان(٢٠١٤): دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني(الضرورات والمستلزمات)، بحث منشور، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس،مج(٢)،ع(٥).

٢٣. عزمي بشارة(١٩٩٨):المجتمع المدني– دراسة نقدية،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٢٤. على زيد الزغبي(٢٠٠٧): واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله، الكويت،مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت،مج(٣٥)،ع(١).

٢٥. كريم أبوحلاوة(١٩٩٩):إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، عالم الفكر، الكويت، ع(٣).

٢٦ .ـــــ(٢٠٠٤): أهمية المنظمات الأهلية العربية في التنمية، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://annabaa.org.nbaa71.

٢٧. كلثوم زعطوط(2018) :مفهوم المجتمع المدنى بين التأصيل النظرى ومشكلة المرجعية، مجلة الباحث فى العلوم الانسانية والاجتماعية ، الجزائر، العدد (٣).

٢٨.مارشال جوردن(٢٠٠٠): موسوعة علم الاجتماع،مج(١)، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

٢٩. منيرخوري(٢٠٠٢): دراسات حالة لدور المنظمات الأهلية في التنمية الريفية في لبنان، دار الثقافة، القاهرة.

٣٠. نجوى سمك وآخرون(٢٠٠٢): دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة "الخبرتان المصرية واليابانية"، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٣١. .مايكل إدواردز(٢٠١٥): المجتمع المدني النظرية والممارسة، ترجمة: عبد الرحمن عبد القادر شاهين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، ط (١)،

٣٢. مها محمد كمال شفيع(٢٠٠٠):المنظمات غير الحكومية ومشاركة المرأة في بعض مجالات الإنتاج الريفي- دراسة أنثروبولوجية في الأردن، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://www.faps.cu.edu.eg.basic-html.

٣٣. نبيلة حمزة(٢٠٠٥): التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية ، حالة البلدان العربية، الأمم المتحدة، سلسلة دراسات التنمية البشرية(رقم١٢).

٣٤. ندي فتاح زيدان، سجي فتاح زيدان(٢٠٢٠): دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة،(مركز نينوي للإستشارات والبحوث أنموذجاً)، مؤتمر جامعة أربيل، العراق.https://search.emarefa.net detail

٣٥.نهاد محمد كمال يحي محمد(٢٠٠٠): دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري- دراسة ميدانية وتحليلية للفترة من١٩٧٠م إلى١٩٩٥م، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٣٦. ويكيبيديا، قياس مؤشر الاستدامة،https://ar.wikipedia.org.wiki

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية:

1. Asayehgn Desta(1999): Environmentally Sustainable Economic Development , Praeger , Westport , CT.
2. Carr, D.L and Norman , Emma s. (2008): Global civil society? The Johannesburg World Summit on Sustainable Development. Geoforum 39.
3. Department of Economic and Social Affairs (2013): World Economic and Social Survey 2013 ,Sustainable Development Challenges. United Nations. New York.
4. Dania González Couret (2015): Sustainability in Developing and Developed Countries, The Instituto Superior Politécnico José Antonio Echeverria , Havana , Cuba.

5. European Research Area (2013): The Role and Structure of Civil Society Organizations in National and Global Governance Evolution and outlook between now and 2030, Challenges for Europe in the world in 2030 .Project no. SSH-CT-2009-244565. Collaborative Project.

6. Fisher , Dana R. and Green (2004): Understanding Disenfranchisement: Civil Society and Developing Countries' Influence and Participation in Global Governance for Sustainable Development, The Massachusetts Institute of Technology، *Global Environmental Politics* 4:3.

7. GUTC Center (2015):Facilitating Sustainable Development in the Developing World Ensuring that Economic Growth is Inclusive and Environmentally Sustainable , New York.

8. G .Osipov (1969): Sociology : Problems of theory and method, progress publishers , Moscow.

9. Gerard Keijzers (2004) :Business, Government and Sustainable Development ، Routledge , New York.

10. Himayatullah Khan (Pakistan) , Inayat Ullah Khan (2012):From growth to sustainable development in developing countries: a conceptual framework. Environmental Economics، Vol. 3، Issue 1.

11. International Policy Centre for Inclusive Growth (2011): Civil Society and Knowledge Community: Dialogues around Institutional Framework for Sustainable Development (IFSD). UN.

12. Ivan Goodbody (2002) :Natural Resource Management for Sustainable Development in the Caribbean ,Canoe Press , Barbados.

13. Portney ,E. Kent and Berry M. Jeffrey (2011): Civil Society and Sustainable Cities . Paper prepared for the Princeton Conference on Environmental Politics: Research Frontiers in Comparative and International Environmental Politics ,Niehaus Center for Globalization and Governance، Princeton University.

14. Rachel Emas (2015):Brief for GSDR 2015 The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles. Florida International University.

15. United Nations Environment Programme (UNEP). (2013): Embedding the Environment in Sustainable Development Goals. Version 2.

16. United Nations (2013): World Economic and Social Survey 2013.Sustainable Development Challenges, United Nations publication.

17. Ursule Sharma (2000):Women's work Class , and Urban Household , Astudy of Shimal, North India. N.Y. Travistok Publication.

18. Vicente Paolo (2012): Addressing Sustainable Development in Developing Countries through Environmental Technology Dissemination and Transfer. WTO CTE Workshop on Environmental Technology Dissemination 12 November، Geneva.

19. World Economic Forum (2013): The Future Role of Civil Society. In collaboration with KPMG International.

20. W. M. Adams (2001): Green Development: Environment and Sustainability in the Third World , Routledge , London.

الملحق رقم (١)

تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

مرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجه التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
١	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية– منتصف الستينات القرن العشرين	اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية إهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل إنسان)
٢	التنمية = النمو الاقتصادي+ التوزيع العادي	منتصف الستينات منتصف السبعينات القرن العشرين	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجه مستقله عن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل إنسان) الإنسان وسيلة التنمية وتنمية الإنسان
٣	التنمية الشاملة =الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية	منتصف السبعينات ومنتصف الثمانيات القرن	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية اهتمام	معالجة كل جانب من الجوانب معالجه مستقله عن الجوانب الإخرى(افتراض عدم	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل إنسان) الإنسان صانع

	والاجتماعية بالمستوى نفسه	العشرين	متوسط بالجوانب البيئية	وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعه)	التنمية
٤	التنمية المستدامة =الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعيه اهتمام كبير بالجوانب البيئية اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية	معالجة كل جانب بصورة مستقلة عن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية وتنميه من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية وتنمية الإنسان الإنسان صانع التنمية

المصدر: إيمان بوشنقير،محمد رقامى(٢٠١٤): دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، مقال نشر بالعدد الثاني من مجلة جيل حقوق الإنسان، ص٣١.